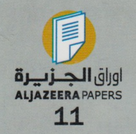
مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي

من منظور مستقبلي

حسام شحادة



موقع المياه
في الصراع العربي الإسرائيلي

من منظور مستقبلي

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 11

موقع المياه
في الصراع العربي الإسرائيلي
من منظور مستقبلي

حسام شحادة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1430 هـ – 2009 م

ردمك 978-9953-87-806-5



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة – قطر

هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران – بيروت 1102-2050 – لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

تقديم 7

الفصل الأول: الموارد المائية المتاحة في فلسطين التاريخية 11

الفصل الثاني: الأطماع والمشاريع في مياه فلسطين 23

المبحث الأول – الأطماع والمشاريع الاستعمارية 23

المبحث الثاني – الإدراك الصهيوني المبكر لأهمية المياه................................. 25

المبحث الثالث– الأطماع والمشاريع الصهيونية في ظل الانتداب البريطاني........ 28

الفصل الثالث: الاستهلاك والمشاريع المائية الإسرائيلية بعد قيام الدولة............... 37

المبحث الأول– استهلاك المياه في إسرائيل.. 37

المبحث الثاني – المشاريع الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 1948- 1967 44

الفصل الرابع: استغلال المياه الفلسطينية والسيطرة على مصادرها 49

المبحث الأول – مصادر المياه في الضفة الغربية.. 49

المبحث الثاني – مصادر المياه في قطاع غزة 53

المبحث الثالث – الاستهلاك المنــزلي والصناعي في الضفة.............................. 55

المبحث الرابع– الاستهلاك المنــزلي والصناعي في قطاع غزة 57

المبحث الخامس: استهلاك المياه في إسرائيل والمناطق الفلسطينية 58

المبحث السادس– السياسات الإسرائيلية في الاستغلال والنهب........................... 59

الفصل الخامس: الأطماع في مياه الدول العربية.. 67

المبحث الأول – حوض الأردن.. 67

المبحث الثاني – هضبة الجولان... 69

المبحث الثالث – المياه اللبنانية 76

المبحث الرابع – أطماع في نهر النيل 80

المبحث الخامس – الأطماع الإسرائيلية في مياه الفرات.................................. 84

الفصل السادس: التسوية السياسية... وسراب الحلول..89

المبحث الأول – مشكل المياه ومشاريع التسوية السياسية 89

المبحث الثاني – أهم المشاريع المائية في هذه المرحلة: قناة البحرين الأحمر– الميت..93

المبحث الثالث – المكاسب الإسرائيلية من هذا المشروع.................................95

الفصل السابع: منظور مستقبلي للصراعات المائية..101

خاتمة...113

تقديم

شكلت سياسات المياه في الشرق الأوسط مصدرا كبيرا للضغط في السنوات الأخيرة من قبل القوى السياسية والبيئية. وستبقى كذلك خلال السنوات القادمة. وتشير دراسة آليات تطور السياسة المائية الإسرائيلية إلى أن صناع السياسة فيها ينظرون إلى البحر وإلى المناطق الغنية بالمياه داخل المنطقة للحصول على كميات أكبر من المياه، عوضا عن قبولهم لفكرة العيش ضمن الموارد الجوفية المتوفرة لهم. ويبدو أن إسرائيل مستمرة في تنفيذ إستراتيجيتها القديمة بالبحث بنفسها عن موارد مائية إضافية، وبسلوك عدواني تقليدي في السياسة الإسرائيلية.

موضوع المياه تحول إلى قضية ساخنة ومركزية في التنمية والسياسيات، وفي الصراع العربي/الإسرائيلي، حيث يشكل الماء محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في المنطقة.

والأطماع الإسرائيلية في المياه العربية بشكل عام والمياه الفلسطينية بشكل خاص، هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة السيطرة على الموارد. وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في الجولان وما تبقى من جنوب لبنان وأراضي الضفة الغربية، إنما يعني لها التخلي عن "غنائم الحرب".

فالمياه تشكل أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية (السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية). فخلال المفاوضات عام 1999، أوصى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي رئيس الحكومة آنذاك

أيهـــود بـــاراك برفض "توزيع المياه مع الفلسطينيين في ظل التسوية الدائمـــة والمـــوافقة فقط على إدارة مشتركة لمصادر المياه في الضفة الغـــربية في نهايـــة مرحلة انتقالية طويلة تسيطر خلالها إسرائيل على مـــصادر المياه الجوفية الرئيسية في السفوح الغربية من السلسلة الجبلية في الضفة الغربية".

إن عناصـــر الإستراتيجية الإسرائيلية تنطلق من مسلمات أبرزها التمسك ببقاء السيادة الإسرائيلية على مصادر الموارد المائية. ومن هنا لا يـــستطيع أحد إنكار أن المستقبل يخبئ في طياته مفاجآت، فالأمن الغذائي العربـــي مهدد برمته، لأن المياه وحدها تؤمن الغذاء، والدول العـــربية الآن تـــستورد ما يقارب 40% من مجمل ما يستورده العالم الثالث من المنتجات الغذائية.

ممـــا لا شك فيه أن الأمن المائي العربـــي سوف يشكل في المرحلة القادمة أحد أهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، خاصة في ظل الندرة النسبية للموارد المائية المتاحة والانخفاض العام في كميات الأمطار ونضوب المخزون المائي الجوفي، وكذلك على خلفية مواقف عدد من دول الجوار المتحكمة بمنابع الأنهار العربية، وتحديـــداً إسرائيل. وفي هذا السياق تتجسد ملامح صورة كارثية تهـــدد الحـــياة الاقتـــصادية والاجتماعـــية والاستقرار في الوطن العربـــي.

ففـــي مـــنطقة مثل العالم العربـــي، تشكو أساساً من محدودية المـــوارد المائـــية، يـــبدو واضـــحاً أن كل كوب ماء يستولي عليه الإســـرائيليون، ســـيتم انتزاعه من يد أحد المواطنين الفلسطينيين أو العـــرب المجـــاورين لفلـــسطين. فالأمر لا يتعلق بتقاسم موارد مائية فائـــضة، بل باستيلاء إسرائيل على ما في أيدي الفلسطينيين والعرب

مـــن مـــوارد مائية محدودة. وهذه المعادلة ما زالت قائمة حتى يومنا الحاضر، بل إنها تزداد حدة وتفاقماً مغ الزمن.

إن الدراســـة التي بين أيدينا، تطرح بالحقائق والأرقام إشكالية موضـــوع المياه ضمن معطيات الصراع العربـــي – الإسرائيلي، كما تفضح المطامع الإسرائيلية في المياه العربية.

الفصل الأول

الموارد المائية المتاحة
في فلسطين التاريخية

لا شك أن الباحثين والمهتمين بالشأن المائي في فلسطين، يواجهون مصاعب جمة فيما يخص الحصول على البيانات الإحصائية، حيث هناك ندرة في المعلومات الإحصائية العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى صعوبة الوصول إلى الإحصاءات الصهيونية في البلدان العربية، إضافة إلى تضارب المعلومات الواردة فيها، الأمر الذي يدعونا إلى التعامل مع الأرقام بحذر وحيطة. ويكفي للدلالة على عدم دقة هذه الأرقام، أن نشير إلى أن التقديرات المائية في فلسطين ما قبل إعلان قيام دولة إسرائيل تتناقض مع التقديرات ما بعد قيامها.

ويبدو أن هذا التناقض الرقمي مقصود من وجهة نظرنا، إذ كان محاولة صهيونية لإقناع الدول الاستعمارية في حينه، أن فلسطين بلد وافر الموارد المائية، مما يجعلها بلدا قادرا على استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين الصهاينة، أما بعد قيام دولة إسرائيل فقد اخذ الساسة الصهاينة يركزون على إيجاد التوازن بين المشاريع الاقتصادية والعمرانية من ناحية، وبين الموارد المائية المتوفرة من ناحية أخرى. وهم اليوم يبالغون في وصف معاناتهم من مخاطر تناقص كميات المياه المتاحة لهم كمقدمات لتهيئة الأجواء التي تتيح لهم الانقضاض على مياه الدول العربية بكل الوسائل المتاحة لهم.

مصادر المياه في فلسطين:

تتنوع مصادر المياه في فلسطين وكمياتها تتفاوت من مكان إلى آخـــر ومن فصل إلى آخر ومن سنة لأخرى وتضم مصادر المياه في فلسطين الآتي[1]:

الأمطار:

وتقـــدر كمـــية الأمطـــار والهطولات الأخرى التي تهطل على الأرض الفلسطينية بحوالي 6 مليارات متر مكعب، وعموماً فإن كمية الأمطـــار الساقطة على فلسطين متذبذبة من سنة لأخرى. والمطر هو المـــصدر الرئيـــسي للمـــياه في فلسطين فهو المغذي للخزان الجوفي والمجـــاري المائية المختلفة: مياه واردة عبر الحدود السياسية من أنهار وســـيول تقدر ما بين 3.9 إلى 4 مليار متر مكعب، إلا أن ما يستفيد مـــنها الإنـــسان الفلـــسطيني أقل بكثير من هذا الوارد إذ لا يتعدى الملـــيارين مـــن الأمـــتار المكعبة لان الباقي يشكل ما بين 60-70% يذهب عن طريق التبخر والنتح أو إلى البحر المتوسط أو الميت.

العيون والينابيع:

ويـــرتبط ظهور العيون المائية والينابيع بالعوامل الجيولوجية من جهة والعوامل الطبوغرافية والجيومورفولوجة من جهة أخرى وتتوزع العـــيون والينابيع البالغ عددها أكثر من 970 نبعا على مختلف المدن الفلـــسطينية. وأشـــهر الينابيع مجموعة ينابيع نهر الدان ورأس العين الـــواقعة على الساحل الفلسطيني شرقي مدينة يافا ثم مجموعة ينابيع الطابقة ثم نبع عين الكردانة جنوب شرق عكا ومجموعة ينابيع بيسان المالحة ثم ينابيع العوجة شمال غرب أريحا

ثم نــبع الكابــري شمـــال شرق مدينة عكا وتختلف مياه هذه المجموعات من الينابيع في درجة ملوحتها.

الأنـهار:

تــشترك جمــيع أنهار فلسطين بخصائص مشتركة متشابهة أهمها على الإطلاق:

تغيير غزارة مياهها وتصريفها السنوي من المياه وسرعة الجريان حـــتى المناطق الساحلية. حيث إن جميع ما يدخل تحت مفهوم الأنهار في فلسطين هو عبارة عن جداول مائية صغيرة إذا ما قورنت بالأنهار الكـــبرى في العالم. وهذا عرض للشبكات النهرية في فلسطين. هناك شبكتين أساسيتين من المجاري النهرية في فلسطين هي:

شبكة انـهار البحر المتوسط:

أ. نهر وادي القرن: مساحته 137 كم2 تغطى جزءاً كبيراً من كتلة جـــبال الجلـــيل طوله 42 كم ينحدر بمقدار 50:1 ينخفض إلى 150:1م في سهل عكا.

ب. وادي المفـــشوخ: طـــوله 22 كم يبدأ من قرب بلدة ترشيحا، يختـــرق مستعمرة نهاريا على بعد 15 كم من الحدود الفلسطينية اللبنانية.

ج. نهر النعامين تبلغ مساحة حوضه 322 كم2 وطوله 9 كم، يقع في الجزء الجنوبـــي من سهل عكا ومتوسط التصريف النهري للنهر 45 مليون م3.

د. نهر المقطع: دائم الجريان تغطي مساحة حوله 1069كم2، تغطي أجزاء من الجليل الأدنى وسهل مرج ابن عامر وجبل جنين وكتلة أم الفحم والجزء الجنوبـــي لسهل عكا، يبلغ طوله حوالي 56 كم.

هـــــ. نهر الزرقاء: تغطي مساحة حوله 181 كم2، طوله 25 كم، ويقع مصبه شمال بلدة الخضيرة ويمتد جنوب غرب جبل الكرمل، ويــصب شمال بلدة القيسارية بــ 4 كم، ويبلغ متوسط تصريفه 115 مليون متر مكعب.

و. نهر وادي الخضيرة (المعجز): طوله 66 كم يبلغ متوسط تصريفه بين 10-15 مليون متر مكعب.

ز. نهــر إسكندرونة: تبلغ مساحة حوضه 561 كم2، طوله 37 كم يصب شمال بلدة ناتانيا الإسرائيلية.

ح. نهر الفالق: نهر صغير يبلغ طوله 13.5 كم، ومساحة حوضه 113 كم2، دائم الجريان لمسافة 3كم، ويصب شمال قرية الحرم 8 كم، 26.1كم شمال شرق يافا.

ط. نهــر العــوجة: ويحــتل المرتبة الثانية بعد نهر الأردن من حيث الاتــساع وكمية المياه بقدر مساحة حوض 1752كم2، ومعدل تصريفه السنوي 220 مليون متر مكعب.

شبكة أنهار الغور الانهدامي:

نهر الأردن: وهو أهم الأنهار على الإطلاق، يصل طوله إلى 320 كــم مــن نهر الحاصباني على الحدود الفلسطينية واللبنانية إلى البحر الميت وهو دائم الجريان. وتتألف منابعه من ثلاث مجموعات رئيسية هي: ينابيع الحاصباني- الدان- بانياس:

- مجموعة ينابيع نهر الحاصباني ومتوسط تصريفه مابين 153-162 مليون متر مكعب.
- مجمــوعة ينابيع نهر الدان، فمتوسط تصريفه السنوي يبلغ 240 مليون متر مكعب.

- مجموعة ينابيع نهر بانياس، فمتوسط تصريفه السنوي يبلغ 120 مليون متر مكعب.

أما نهر بريغيت فيبلغ متوسط تصريفه الشهري 5 مليون متر مكعب وهناك مجموعة روافد لنهر الأردن وهي: نهر اليرموك، ويقدر متوسط تصريفه السنوي 460 مليون متر مكعب ووادي الفارعة والعوجة والقلط بالإضافة إلى مجموعة من الأودية التي ترفد نهر الأردن من الجانب الشرقي في الأردن، ويبلغ متوسط تصريف نهر الأردن ما بين 875-1250 مليون متر مكعب.

بحيرة طبريا: تقع في الجزء الشمالي من الغور الانهدامي جنوب سهل الحولة، وهي تأخذ شكلاً بيضاوياً بطول 21.5 كم وعرض أقصى يصل إلى 12.3 كم ومساحتها 162 كم، وتخزن مياه عذبة بمقدار 4239 مليون متر مكعب وهذه الكمية تتذبذب حسب كمية الأمطار الساقطة وأعمق أجزاء البحيرة 44 متر.

السيول:

تعد السيول في فلسطين من أكثر الظواهر المائية السطحية انتشارً وعمومية في أنحاء البلاد، والسيل عبارة عن مياه تتجمع في واد مائي خلال فترة أو فترات، ومن الأودية التي تتجمع فيها المياه: وادي شوباش في منطقة جنين، وادي عمود في الجليل المنتهي في بحيرة طبرية ووادي العوجة رافد الأردن، وأودية أخرى تنتهي في البحر الميت وهناك أودية ضمن شبكة البحر المتوسط مثل: وادي غزة، ووادي الحسى، وفي الجنوب وادي جرافي أكبر أودية النقب. وتختلف كمية المياه في الأودية، تبعاً لكمية الأمطار.

المياه الجوفية:

وهي المورد الرئيسي للمياه في فلسطين، وتستخرج عن طريق الآبار وهناك ثلاثة أنواع من الآبار:

- **آبار النبع:** وهي آبار متقاطعة مع الطبقات الحاملة للمياه الجوفية.
- **آبار الجمع:** وهي الآبار المحفورة بغرض تجميع مياه الأمطار.
- **آبار المضخات.**

وينتشر النوع الأول والثاني في شمال فلسطين ووسطها أما الثالث فهو منتشر انتشاراً واسعاً في مختلف أنحاء فلسطين.

بناء على كل ما سبق، وفي مطلق الأحوال، فإن مختلف المصادر اليوم تعتبر فلسطين من بلدان المتوسط غير الغنية بالمياه ومصادرها، حيث تشكل مياه الأمطار أهم مصدر مائي فيها، ويقدر المعدل الوسطي لهطول الأمطار شمالي فلسطين ألف ملم في صفد، وفي الجنوب بحدود 200 ملم في بئر السبع،وحوالي30 ملم في إيلات، الأمر الذي يعني تمركز 85% من مصادر المياه في القسم الشمالي من فلسطين و15% فقط في قسمها الجنوبي.

وتعتقد بعض المصادر أن كمية المياه السنوية المتاحة في فلسطين كاملة تتراوح ما بين 3-3.2 مليار متر مكعب سنوياً، منها حوالي 2 مليار متر مكعب في فلسطين 1948 و1.142 مليار متر مكعب في الضفة الغربية وما بين 80-90 مليون متر مكعب في قطاع غزة. كما أن عدداً من الخبراء البريطانيين كانوا قد قدروا في أوائل الأربعينات كمية المياه المتاحة في كامل فلسطين بحوالي 3.2 مليار متر مكعب[2].

ويشار في هذا الصدد، إلى أن الموسوعة الفلسطينية قد قدرت كمية المياه المتاحة سنوياً في كامل فلسطين بحوالي 10 مليارات متر

مكعـــب، منها 6 مليارات متر مكعب عبارة عن أمطار و4 مليارات متر مكعب عبارة عن مياه سطحية، ومن إجمالي هذه الكمية يتسرب إلى بـــاطن الأرض ويتبخـــر ما معدله 8 مليارات متر مكعب سنوياً لتـــصبح كمية المياه المتاحة في كامل فلسطين سنوياً ما بين 1.4-1.8 ملـــيار متر مكعب سنوياً[3]. ويعتبر هذا الرقم بالنسبة لبعض المصادر الإحـــصائية بأنـــه يشمل المياه المتاحة في فلسطين المحتلة 1948 فقط، ولـــيس في كامـــل فلـــسطين، وهـــذا ما تؤكده مصادر الحكومة الإسرائيلية، إذ قدرت وزارة الزراعة الإسرائيلية كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بنحو 1,8 مليار م3 سنويا [4].

المياه في فلسطين المحتلة عام 1948

تـــؤكد بعـــض المصادر الإحصائية المتوفرة (على سبيل المثال، تقديـــرات الخبير الأمريكي جيمس هيس) بأن كمية المياه المتاحة في فلـــسطين المحـــتلة عام 1948، تبلغ 2.310 مليار متر مكعب سنوياً موزعة على النحو التالي[5]:

- 580 مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبرية.
- 1.370 ملـــيار متر مكعب سنوياً من المياه الجوفية، منها حوالي 500 مليون متر مكعب من المياه الجوفية للضفة الغربية.
- 170 مليون متر مكعب سنوياً من المياه السطحية.
- 190 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العادمة.

وقـــد أشارت تقديرات إسرائيلية صادرة في عام 1988 إلى أن حجـــم الموارد المائية السنوية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 تتوزع على النحو التالي[6]:

1. مياه جوفية 1340 مليون م3.

2. حوض الأردن 620 مليون م3.
3. مياه السيول 40 مليون م3.
4. مياه الري المالحة 110 مليون م3.

وهكـــذا يصل المجموع إلى 2110 مليون م3 سنويا (منها 145 مليون م3 مياه مالحة).

وكانـــت وزارة الزراعة الإسرائيلية في سنة 1956 قدرت كمية المياه المتوفرة في الأراضي المحتلة على النحو التالي:

المصدر	الحد الأدنى مليون م3	%إلى مجموع المياه	الحد الأقصى مليون م3	%إلى مجموع المياه
نهر الأردن الأعلى	700	% 26.5	750	% 22.1
نهر العوجا	240	% 9.1	250	%7.4
الينابيع	220	% 8.3	270	%7.9
مياه جوفية	900	% 34.1	1200	%35.3
مياه فياضانات	190	% 7.2	340	%10.0
تنقية مياه مجاري	80	%3.0	120	%3.5
مياه جوفية وفياضانات في وادي عربة	60	%2.3	120	%3.5
مياه عائدة من الري	250	%9.5	350	%10.3
المجموع	2640	%100	3400	%100
خسائر	240	%9.1	400	%11.8
الإمداد الصافي	2400	% 90.9	3000	%88.2

المصدر : موقع بنك المعلومات الوطني الفلسطيني

أما دائرة المعارف العبرية فقدرت كمية المياه المنتجة والمتاحة في الأراضـــي الفلـــسطينية المحتلة عام 1948 وذلك في عام 1967 على النحو التالي:

المصدر	الإنتاج مليون م3	الكمية المتاحة للاستهلاك مليون م3
حفر آبار في أراضي رملية	350	214
حفر آبار في أراضي حجرية	518	601
حوض نهر الأردن	319	482
مياه سيول	23	82
مياه مجاري مكررة	3	141
مصادر أخرى	2	45
المجموع	1215	1565

المصدر: موقع بنك المعلومات الوطني الفلسطيني

مـــن الإحـــصاءات السابقة نلاحظ الفرق في تقديرات كمية المياه المـــتاحة في فلسطين حيث هبطت من3000 مليون م3 عام 1956، إلى 1565مليون م3 عام 1967. وهذا التناقض مربك ولمزيد من توضيح هذا التناقض، سنورد أهم التقديرات المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، حسب مصادر دائرة المعارف العبرية في عام 1957[7]:

1. نهري الأردن واليرموك 1100–1200مليون م3.
2. مياه جوفية 600 مليون م3.
3. مياه سيول 100 مليون م3.
4. 70% مـــياه مـــستردة من مياه المجاري، و15% من مياه الزراعة، وهذا أتاح ما بين 2100 – 3000 مليون م3.

نلاحـــظ من تقديرات دائرة المعارف الإسرائيلية، أن كمية المياه المـــتاحة للأراضي الفلسطينية المحتلة قد هبطت في عشر سنوات من 3000-2100 ملـــيون متر مكعب عام 1957، إلى 1565 مليون متر مكعب عام 1967.

كمـــا حـــددت الموسوعة العبرية ومكتبة الجيب الصهيونية عام 1973 كمـــيات المياه القصوى بنحو 1650 مليون م3 موزعة حسب مصادرها على النحو التالي:

المصدر	الكمية مليون م3	%
نهر الأردن وروافده من ينابيع طبريا وبيسان	600	%37
المياه السطحية والجوفية من جبال الجليل ومرج ابن عامر	150	%9
المياه الجوفية في الساحل وأسفل مرتفعات الأردن	500	%29,5
نهر العوجا(اليركون) وينابيعه	230	%14
حجز مياه الفياضانات	90	%5,5
تكرير المياه المستعملة	80	%5
المجموع	1650	%100

ويـــشار في هـــذا المجال، إلى أن هذه الأرقام لا تشمل ما تنتجه الينابـــيع المالحة، التي تقدر كميتها بـــ 310 مليون م3، يتسرب منها 145 مليون م3 إلى البحر الميت.

إلا إن هـــذه الأرقـــام والنسب المئوية تتقارب مع الإحصاءات الإســـرائيلية حول استهلاك المياه في إسرائيل خلال عام 1983 والتي قدرت بـــ 1759 مليون م3[8].

يبقى أن نشير إلى أن التناقض والانخفاض في التقدير، قد يرد إلى الأساليب العلمية الأكثر دقة والتي استخدمت في تقدير كميات المياه المتوفـــرة، إضافة إلى تطور الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية في إسرائيل، إلا أن هذا الاحتمال، لا يلغي بالضرورة الخلفيات السياسية أيـــضا والتي تحاول إسرائيل من خلالها تبرير أطماعها في مياه الدول العربية المجاورة.

وبناء على كل ما سبق، مع تحفظنا نجد أن الرقم 1850 مليون م3، هـــو رقم معتمد لدى جميع الدوائر الإسرائيلية ويشير إلى كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

كما وتحصل إسرائيل من خارج فلسطين المحتلة عام1948، على 28% من إجمالي استهلاكها المائي من جبل الشيخ ولبنان، و25% من الضفة الغربية، و15% من قطاع غزة(9).

مصادر الفصل الأول

1. البنك الوطني الفلسطيني للمعلومات: www.palestinedatabank.net/arabic/index.html والمركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، موقع الإنترنت www.malaf.info ومجلة معلومات دولية، دمشق، سوريا، السنة السادسة، العدد 56، ربيع 1998
2. صحيفة الفجر المقدسية، 1990/10/15، وصحيفة القبس الكويتية 199/9/3
3. د. عادل عبد السلام، المياه في فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني
4. البنك الوطني الفلسطيني للمعلومات
5. صحيفة القدس المقدسية، 1989/7/21
6. علهمشمار، 1983/5/30
7. صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل، بيروت 1980، 9
8. روز مصلح، مصادر المياه في الضفة، شؤون فلسطينية، العدد 106، 17
9. سلطة المياه الفلسطينية، أوراق ورشة عمل، بمناسبة مرور ثلاثة أعوام على الانتفاضة الفلسطينية، 2005/3/22

الفصل الثاني

الأطماع والمشاريع في مياه فلسطين

المبحث الأول – الأطماع والمشاريع الاستعمارية

عملت بريطانيا، ومنذ افتتاح قنصلية لها في القدس عام 1839، على دعم الهجرات اليهودية من أوروبا إلى فلسطين، خدمة لمشاريعها الاستعمارية في فلسطين والمنطقة، حيث عملت الجمعية العلمية البريطانية في عام 1872 على إيفاد العديد من أعضائها إلى فلسطين وصحراء النقب وسيناء، ثم أصدرت دراسات مطولة، خلصت في نهاية الأمر إلى أنه بالإمكان ري أراضي جنوب فلسطين إذا توفرت المياه من شمالها لهذا الغرض.

وكانت بريطانيا في العامين 1865 و1866، أنشأت صندوقَ استكشاف فلسطين، وحتى العام 1880 أرسل هذا الصندوق، أربع بعثات استكشافية إلى فلسطين[1]. وكان الصندوق الذي ترعاه الملكة فيكتوريا يهدف إلى إجراء دراسة تفصيلية لجدوى وأهمية مشروع توطين اليهود في فلسطين بالاعتماد على العديد من خبراء الآثار، التاريخ، الجغرافيا، الجيولوجيا والمناخ. وما استرعى الانتباه في هذا المجال اهتمام هؤلاء الباحثين بدراسة جغرافية فلسطين، والتركيز على مصادر المياه فيها.

كما أكد الجنرال تشارلز وارن رئيس اللجنة العلمية البريطانية من خلال دراسته لأراضي فلسطين في العام 1875، "أنه بالإمكان إسكان 5 ملايين نسمة في أراضي فلسطين، خاصة إذا أمكن نقل

بعض كميات المياه الموفورة في شمال فلسطين إلى النقب"[2]. وهذا ما أكـد عليه الكابتن الإنجليزي كوندر الذي قاد عملية مسح فلسطين الغـربية، فقـال في دراسته التي تحمل عنوان "مستقبل فلسطين" التي أصـدرها عـام 1892: إن الذي نتوقع أن نراه في فلسطين إذا كان مستقبلها سليما هو زيادة تدريجية في عدد السكان الزراعيين وانتشار المستوطنات المزدهرة[3] ويضيف كوندر موضحا طبيعة مهمته: «لقد بدأ صندوق استكشاف فلسطين عمله وهدفه الوحيد إلقاء ضوء على ما جاء في التوراة، ومع ذلك فقد أصبح أداة رئيسية لمساعدة أولئك الـذين سيكونون سكان البلاد في المستقبل في الحصول على الحقائق الثابتة عن طاقات وإمكانيات البلاد[4].

في الـسياق ذاتـه قام خبراء فرنسيون وأمريكيون عام 1850، بإعـداد دراسـات حول الموارد المائية في فلسطين، ومدى إمكانية الاستفادة من مياه نهر الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية بسبب انخفاض البحر الميت عن البحر المتوسط[5].

وفي كتابه الشهير "تاريخ الصهيونية" يخصص مؤرخ الصهيونية الأول ناحوم سوكولف فصلا حول استعمار فلسطين في الثمانينات من القرن قبل الماضي، معترفا بخدمات صندوق استكشاف فلسطين فـيقول: جاءت شهادتهم توكيدا على أن تلك الأرض يمكن تحويلها إلى جـنة واحـدة شاسعة الأطراف ليس بمجرد إعادة بناء القناطر العظـيمة التي لا زالت آثارها باقية والتي قامت بإيصال الماء إلى المدن الكبرى فحسب، بل بواسطة نهر الأردن بالذات[6].

وهـنا تجدر الإشارة إلى أن صندوق استكشاف فلسطين أصدر خـريطتين إحداها لما كان يسمى فلسطين الغربية، والثانية لفلسطين الشرقية نشرت الأولى في عام 1880. وقد حملت هذه الخريطة الأسماء

الحديثة والقديمة، وتضاريس البلاد وطبيعتها المناخية مع مصادر المياه وتوزيعها. وفي العام 1889 صدرت الخريطة الثانية لفلسطين تضمنت مـــناطق مـــن الضفة الشرقية لنهر الأردن وتركز معظمها في منطقة عجلون إضافة إلى حوران مع الجولان.

وهكذا كان صندوق استكشاف فلسطين سابقا على صهيونية هرتـــزل، وقام خبراء هذا الصندوق أمثال بيسانت وداربن وكوندر ورجل الاستخبارات المشهور لورنس، واللورد كتشنر بدور كبير في إثارة الاهتمام اليهودي بفلسطين، وتنبيه الصهاينة إلى أهمية المياه لتلبية حاجـــات الاســـتيطان الزراعـــي الضروري لإنشاء الكيان اليهودي المقترح.

المبحث الثاني – الإدراك الصهيوني المبكر لأهمية المياه:

مـــنذ بدايات ظهور الحركة الصهيونية في ثمانينات القرن التاسع عشر، وتبلور أفكارها بعد مؤتمر بازل بسويسرا في عام 1887 بدأت في العمـــل على إيجاد "وطن قومي" لليهود في فلسطين مستغلة الحافز الـــديني لتهجير اليهود إلى فلسطين، ومستفيدة من ظروف الاضطهاد العنصري لليهود في أوروبا من ناحية، ومن ناحية أخرى مستفيدة من تقاطـــع المصالح الصهيونية مع المشاريع الاستعمارية في تقسيم المنطقة وتجزئتها.

ووصلت طلائع المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين في عام 1882 حيث أقيمت أول مستوطنة صهيونية "ريشون لتسيون" جنوبـــي يافا وتـــبعها في العام نفسه مستوطنتان هما مستوطنة روشبينا على أراضي قـــرية الجاعونة العربية ومستوطنة زخرون يعقوب على أراضي قرية زمارين.

شـــكلت قضية المياه مركبا أساسيا في تصورات القادة الصهاينة لحدود الدولة اليهودية التي سعوا لإقامتها على ارض فلسطين، حيث أرادوهـــا أن تتمـــتّع بمقـــوّمات الدولة القادرة على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، لتضم حدودها الأرض الواسعة ومصادر المياه الضرورية للزراعة والصناعة.

عملـــت الصهيونية منذ قيامها على المطالبة بضم المناطق الغنية بالمـــياه إلى رقعة الأرض التي تزعم أنها جزء من "إسرائيل التوراتية"، بغـــية استيعاب الاستيطان اليهودي وتأمين "المجال الحيوي" لنشاطات المـــستوطنين المـــستقبلية. ومن دراسة الوثائق والكتابات الصهيونية الـــصادرة في ثمانينيات القرن التاسع عشر يتبيّن أن مسألة المياه كانت تطغـــى بقوّة على تصورات الزعامة الصهيونية ليس فيما يتعلق بالمياه العـــربية في المناطق الحدودية للشمال الفلسطيني وحسب، وإنما تعداه إلى أراضـــي العمـــق اللبناني والجولان العربي - السوري. وتضمّنت جمـــيع أدبيات الحركة الصهيونية ووثائقها وتصريحات قادتها المطالبة بالأراضي الواقعة إلى الشمال والشرق من فلسطين [7].

تلخـــصت المخططات الصهيونية على صعيد الموارد المائية المتوفرة في توســـيع حـــدود الدولـــة بحيث تشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والـــشمال الشرقي من فلسطين، وصولاً إلى منابع الأردن ونهر الليطاني وجبل حرمون (جبل الشيخ) واليرموك وروافده. وقد كتب بن غوريون مقـــالاً في نـــشرة "فلسطين" (التابعة للمنظمة اليهودية) والصادرة عام 1918، عبّـــر فيه عن تصوّره لحدود الدولة الصهيونية: "...تضم النقب بـــرمته، ويهـــودا والـــسامرة (الضفة الغربية) والجليل وسنجق حوران وســـنجق الكرك (معان والعقبة) وجزءاً من سنجق دمشق، والذي يضم أقضية القنيطرة، ووادي عنجر حاصبيا في لبنان."[8]

وفي مذكّرة رسمية رفعتها المنظمة الصهيونية العالمية بالتعاون مع وزارة الخارجـية البريطانية، في فبراير/شباط 1919 إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بباريس بعنوان "تصريح المنظمة الصهيونية العالمية بصدد فلـسطين" وتـضمنت المذكرة المطالب الصهيونية الرسمية من المؤتمر بإقـرار الحدود المنشودة للاستعمار الصهيوني في فلسطين على النحو الآتي: "إنّ حـدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامّة المبينة أدنـاه: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بجـوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حـتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه إلى البيرة متّبعة الخط الفاصل بـين حوض وادي القرعون ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبـي متـبعة الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل حرمون (الـشيخ) حتى جوار بيت جن، وتتجه منه شرقاً بمحاذاة مفارق المياه الـشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من سكة حديد الحجاز إلى الغرب مـنه.. ويحـدّها شرقاً خط يسير بمحاذاة سكة حديد الحجاز وإلى الغرب منه حتى ينتهي في خليج العقبة.. وجنوباً حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية.. وغرباً البحر الأبيض المتوسط" (9).

واعتـبرت المـنظمة الحـدود المرسومة أمرا جوهرياً للأساس الاقتـصادي للبلاد بحيث أصرّت أن يكون لها منافذها الطبيعية على الـبحار والـسيطرة على أنهارها وعلى منابع تلك الأنهار. وتضيف المذكـرة قائلة: "إنّ جبل الشيخ هو (أبو المياه) الحقيقي لفلسطين ولا يمكـن فـصله عـنها دون توجـيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الاقتـصادية بالـذات.. وجبل الشيخ لا يحتاج فقط إلى إعادة تحريج وتـشجير، بـل أيضاً إلى أعمال أخرى قبل أن يصبح مؤهلاً ليكون خـزّان مياه البلاد، لذلك يجب أن يخضع كلياً لسيطرة أولئك الذين

تحـــدوهم الرغبة الشديدة ويملكون القدرة الكافية لاستغلال إمكاناته حـــتى أقـــصى الحدود. يجب التوصّل إلى اتفاق دولي تحمي بموجبه حقـــوق المياه للشعب القاطن جنوبـــي نهر الليطاني – أي اليهود في (فلسطين الكبرى) – حماية تامة" [10].

وفي العـــام 1919 أصـــدر آرثور روبين، والملقب بـــ "أبـــي الاســـتيطان الصهيوني" دراسة بعنوان "بناء أرض إسرائيل" رسم فيها "الحـــدود التاريخـــية" وربط تلك الحدود بمصادر المياه، وفي ما يتعلق بالحـــدود الشمالية، فقد شملت أهم منابع نهر الأردن – منبع بانياس، غير أن الأسباب الاقتصادية تتطلّب بالضرورة أن تمتد فلسطين صوب الـــشرق لتشمل المنبع الآخر لنهر الأردن – الحاصباني. فالأردن هو النهـــر الرئيس لفلسطين، ومياهه بالغة الأهمية في حقلي الري وتوليد الطاقـــة، والاستغلال المناسب والمؤمّن لمياهه في فلسطين لا يمكنه أن يتمّ إلا متى أصبحت ينابيعه ملكاً فلسطين[11].

لقـــد وضـــعت المـــنظمة الصهيونية منذ البدء الحدّ الأدنى من المطالـــب الأساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي، "...ولا داعي للقـــول إنّ الـــصهيونيين لن يقبلوا تحت أية ظروف خطّ سايكس – بـــيكو حـــتى كأســـاس للتفاوض، لأنّ هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية ويقطع عنها منابع المياه التي تزوّد الأردن والليطاني فحسب، بل يفعل أكثر من ذلك كثيرا، إنه يحرم الوطن القومي اليهودي بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان وفي حوران التي يعتمد عليها إلى حدّ كبير نجاح المشروع بأسره"[12].

وفي رسالة بهذا الإطار كان قد بعث بها بن غوريون باسم "اتحاد العمـــال الـــصهيوني" في أبريل/نيسان عام 1920 إلى حزب العمّال الـــبريطاني، جاء فيها: "إنّ من الضروري ألا تكون مصادر المياه التي

يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل.. فسهول حوران التي هي بحقّ جزء من البلاد يجب ألا تسلخ عنها، ولهذا السبب طالبنا أن تشمل أرض "إسرائيل" الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني وإقليم حوران جنوب دمشق وجميع الأنهار التي تجري في المنطقة من الشرق إلى الغرب أو من الشمال إلى الجنوب، وهذا يفسّر أهمية الجليل الأعلى وحوران للبلاد بمجموعها، وإنّ أهم أنهار أرض "إسرائيل" هي الأردن والليطاني واليرموك.. والبلاد بحاجة إلى هذه المياه، هذا بالإضافة إلى أن الصناعة سوف تعتمد على توليد الكهرباء من هذه القوى المائية."

المبحث الثالث- الأطماع والمشاريع الصهيونية في ظل الانتداب البريطاني:

أبدت بريطانيا ومنذ بدايات فترة الانتداب اهتماما خاصا بالمياه في فلسطين بدفع من الجماعات اليهودية إلى أن تم إرسال بعثة علمية عرفت باسم «بعثة بيل» لدراسة الواقع المائي في فلسطين. وقد ترتب على تقرير البعثة إقامة مشاريع عديدة، وعليه فقد مثل الانتداب البريطاني الأساس المتين لدعم سلسلة المشاريع المائية والامتيازات المائية الصهيونية التي طرحت لاستغلال مياه فلسطين، حيث ساعدت حكومة الانتداب على تنفيذها، ومن أهم هذه المشاريع[13]:

1- مشروع أيونيدس:

اقترح هذا المشروع في عام 1939، ويتمثل في مجموعة من التوصيات والمقترحات انتهت لتصبح المنطلق الأساسي للعديد من البرامج مثل:

- تحـــويل جـــزء من مياه نهر اليرموك بواسطة قناة تعبر الأراضي الأردنـــية لتجميع مياه أودية زقلاب والعرب، وذلك بهدف ري 45300 دونم في الغور الشرقي.
- تخـــزين فـــائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا. ويوفر المشروع 742 مليون متر مكعب سنويا.
- نقل مياه رأس العين إلى مدينة القدس ويافا وتل أبيب (1935).
- إعطـــاء بريطانيا امتياز استثمار مياه نهر الأردن واليرموك لشركة روتنبرغ اليهودية.
- إعطـــاء بـــريطانيا امتياز استثمار أنهار النعامين والعوجه والمقطع للشركات الإسرائيلية لاستعمالها لصالح المستوطنات الإسرائيلية.

2- مشروع لاودر ميلك:

رفـــض الـــيهود مـــشروع أيونيدس لأنه يوفر للفلسطينيين والأردنـــيين حصة من المياه، وقد ظهر الرفض اليهودي في كتاب "أرض الميعاد" (نشر سنة 1944) وكتبه والتر كلاي لاودر ميلك. وشمل الكتاب العديد من المقترحات والتوصيات، تحولت فيما بعد إلى مشروع لاودر ميلك. ويهدف هذا المشروع إلى استثمار مياه نهـــر الأردن الـــتي تقدر بـــ 1800 مليون متر مكعب في السنة، بحـــيث تقـــسم إلى 800 مليون متر مكعب لري 540 ألف دونم، ومليار متر مكعب لإنتاج الكهرباء. وقد أوصى المشروع بتسليم إدارته لليهود.

وتم تنفيذ مشروع لاودر ميلك من خلال ما عرف بمشروع هيز المنـــشور ســـنة 1944، مركزا على استغلال مياه حوض نهر الأردن للمصالح الإسرائيلية. وقسم مشروع هيز إلى ثماني مراحل هي:

المرحلة الأولى

بـــناء سد على نهر الحاصباني في لبنان ونقل مياهه بواسطة قناة مغلقـــة إلى فلـــسطين لإنتاج الكهرباء اللازمة لاستخراج مياه آبار الساحل.

المرحلة الثانية

زيـــادة المياه الفائضة من نهر الحاصباني بنقل مياه نهري بانياس ونهـــر الدان إليه عبر قناة مكشوفة، بهدف ري أراضي الحولة والجليل الأدنى ومرج بن عامر ثم تخزين الفائض في سهل البطوف.

المرحلة الثالثة

نقـــل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا لأخذ ما يعادل 50% من هذه المياه إلى الغور الشرقي في نهر الأردن، والباقي إلى مثلث اليرموك ومنطقة بيسان.

المرحلة الرابعة

نقـــل جـــزء من مياه البحر المتوسط لتعويض النقص في البحر الميت.

المرحلة الخامسة

تخزين مياه الفيضانات والسيول الشتوية بواسطة بناء السدود في سهل البطوف.

المرحلة السادسة

استـــصلاح مـــستنقعات سهل الحولة لري الأراضي الزراعية، وتحـــويل 45 ملـــيون متر مكعب لري أراضي غور أريحا والسهول الجنوبية.

المرحلة السابعة

استغلال مياه الينابيع المحلية وسيول الوديان غرب الأردن ابتداء من أبو سدرة حتى غور أريحا.

المرحلة الثامنة

إقامة السدود وخزانات المياه وعددها 23 خزانا لاستغلال مياه الأودية وأنهار البحر الأبيض المتوسط وسيول السفوح الغربية، وتقدر مياه هذه المرحلة بـــ 320 مليون متر مكعب.

3- مشروع جونستون:

توزيع مياه مشروع جونستون وفق المصادر الإسرائيلية (مليون م3)	
كمية المياه	البلد
45	سوريا
774	الأردن
394	إسرائيل
توزيع مياه مشروع جونستون وفق المصادر العربية (مليون م3)	
كمية المياه	البلد
35	لبنان
132	سوريا
975	الأردن
287	إسرائيل

أصدر مجلس الأمن قرارا يمنع تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وأرسل موفده جونستون إلى الدول المعنية وهي سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل. ويهدف المشروع وفق المصادر الإسرائيلية إلى تنمية الزراعة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المذكورة، إلا أن لبنان استثنيت من هذا المشروع.

وتــصل كمية المياه المقرر تقسيمها في مشروع جونسون -وفق التقديرات الإسرائيلية- إلى 1213 مليون متر مكعب سنوياً، في حين تــصل التقديرات العربية إلى 1429 مليون متر مكعب بما فيها حصة لبــنان. لكــن المشروع لم يستمر بسبب احتلال إسرائيل لمنابع نهر الأردن إثــر عدوان 1967، ثم بعد ذلك توقيع الأردن وسوريا على مــشروع ســد الوحدة في عام 1987 كما أوردت مجلة "**معلومات دولية**" في عددها السادس والخمسين.

4- مشروع كوتون:

ظهــرت فكــرة المــشروع بعد الرفض العربــي لمشروع جونستون. وقد تبنى المشروع الجديد وجهة النظر الإسرائيلية التي تخطــط لــضم مياه نهر الليطاني البالغة 700 مليون متر مكعب. وبلغــت كمية المياه المتوقعة من مشروع كوتون 2345 مليون متر مكعب.

توزيع مياه مشروع كوتون ومساحة المياه المروية		
البلد	مساحة الأرض المروية (ألف دونم)	كمية المياه (مليون م3)
لبنان	350	300
سوريا	30	45
الأردن	430	710
إسرائيل	2600	1290

ثانيا: المشروع العربي - لاستغلال مياه الأردن وروافده سنة 1954:

توزيع مياه المشروع العربي على نهر الأردن وروافده والمساحات المروية		
كمية المياه (مليون م3)	مساحة الأرض المروية	البلد
90	68 ألف دونم	سوريا
330	أراضي الغور الشرقية والغربية	الأردن

قام المشروع ليحافظ على الحقوق العربية (سوريا والأردن) في مياه نهر الأردن، ويسعى إلى توفير مياه للشرب والزراعة ومصادر توليد الكهرباء. ويركز المشروع على نهري اليرموك والأردن وروافد نهر الأردن شمال بحيرة طبريا والوديان والآبار الموجودة في المنطقة، وسيوفر كمية مياه تصل إلى 420 مليون متر مكعب.

ومن ناحية أخرى رفض المشروع العربي تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا لوقوع شواطئها في المناطق الإسرائيلية ولتلافي زيادة نسبة الملوحة في مياه الأردن.

- توليد الكهرباء من خلال إسقاط 236 مليون متر مكعب عبر القناة المفتوحة من منسوب 42 مترا فوق سطح الأرض إلى منسوب 210 أمتار تحت سطح البحر في بحيرة طبريا.
- نقل 173 مليون متر مكعب من المياه إلى خزان في موقع سلامة (تسالمون) عبر رفعها إلى منسوب 42 مترا فوق سطح البحر.
- نقل المياه المحولة بواسطة محطة ضخ إلى خزان البطوف الكبير (يستوعب مليار متر مكعب).
- نقل مياه خزان البطوف الكبير إلى ضواحي تل أبيب عبر قناة مغلقة يبلغ قطرها 275 سنتمترا.

مصادر الفصل الثاني

1. إبراهيم عبد الكريم، "المياه والمشروع الصهيوني" سلسلة دراسات رقم 9، مكتب الثقافة والإعداد الحزبـــي، دمشق

2. محمـــد نبـــيل محمود فؤاد: "المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوســـط" (المؤتمر السنوي الثالث، "المياه العربية وتحديات القرن الحـــادي والعـــشرين")، 24 – 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1998 أسيوط، 287

3. جـــورج المصري: "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية"، مركز الدراسات العربـــي – الأوروبـــي، 1996، 34

4. صـــبري جريس، "تاريخ الصهيونية"، بيروت، مركز الأبحاث (1977)، ج1

5. فيـــصل الـــرقوع الـــسعودي: "الإســـتراتيجية المائية والصراع العربـــــي – الإسرائيلي" (المؤتمر السنوي الثالث، "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين")، 333

6. وليد سرحان – بسام عويضة: "ملف المياه، اللغم الرابع" صحيفة القدس، 2000/6/24، 10

7. Dr. Rupin. syrian ALS wirtschafs gebiet, 1916, traduit en Français par Gorges Sahib, Beyrout 108

8. http://www.nokarabat.com

9. حامـــد الحلبـــي، السياسة الإسرائيلية تجاه المياه والاستيطان في الجولان المحتل.

10. عبد الكريم، "المياه والمشروع للصهيوني"

11. عبد الكريم، "المياه والمشروع للصهيوني"

12. أمـــين عـــبد الله محمود، "مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 74، الكويت 1988، 9
13. البـــــنك الـــــوطني الفلـــــسطيني للمعلـــــومات.
www.palestinedatabank.net/arabic/index.html

الفصل الثالث

الاستهلاك والمشاريع المائية الإسرائيلية بعد قيام الدولة

المبحث الأول- استهلاك المياه في إسرائيل

سوف نلاحظ من خلال الأرقام الواردة أدناه التزايد المستمر في كمية المياه المستهلكة سنوياً في الكيان الإسرائيلي، والتي يذهب الجزء الأعظم منها للزراعة. وهذا نابع من المرتكزات التي حكمت الأيديولوجية الصهيونية، وتحديداً فيما يتعلق بالاستيطان الزراعي وبالتالي المياه. ولكن وقبل البدء بدراسة تطور استهلاك المياه في إسرائيل، يجب الإشارة مرة أخرى إلى ضرورة التعامل بحذر مع الأرقام الواردة كونها أرقام من مصادر إسرائيلية ولا تتصف بالموضوعية ولا مقابل رقمي عربي لها.

قدرت كمية المياه المستهلكة في فلسطين المحتلة عام 1948، بحوالي 230 مليون متر مكعب عام 1949/1948، منها 180 مليون متر مكعب للاستهلاك الزراعي، و50 مليون م3 للاستهلاك الحضري، وفي العام 1958-1959، بلغ إجمالي الاستهلاك المائي 1274 مليون م3، 1032 مليون م3 للاستهلاك الزراعي، 196 مليون م3 للاستهلاك الحضري، 46 مليون م3 للاستهلاك الصناعي، وقد بلغ استهلاك إسرائيل من المياه لعام 1964/1963 حوالي 1288 مليون م3، استخدم منها 1056 مليون م3 للزراعة 175 مليون م3

للأغـــراض الحضرية و57 مليون متر مكعب للصناعة، وارتفع في عام 1974/1973 إلى حــوالي 1565 مليون م3، وعام 82 –83 ارتفع إلى 1759 ملـــيون م3، للاستهلاك الزراعي 1255 مليون م3 والحضري 401 ملـــيون م3، والصناعة 103 مليون م3، وارتفع هذا الاستهلاك في عام 86–87 إلى 1.560 مليار متر مكعب، والى 1.750 مليار متر مكعب عام 1990 استخدم منها 1.295 مليار متر مكعب للزراعة و 332 مليون متر مكعب للأغراض المنـــزلية و123 مليون متر مكعب للـــصناعة[1] وفي عام 1994، وصل الاستهلاك الى2مليار م3 وفي عام 2000، وصـــل الاستهلاك الى 2100 مليون م3، وفي عام 2006 قدر الاستهلاك 220مليون م3.

والجـــدول التالي يبين تطور استهلاك المياه في إسرائيل منذ سنة 48–49 وحتى عام1990 موزعة حسب قطاعات الاستهلاك، ومقدرة بملايين الأمتار المكعبة[2]:

السنة	استهلاك حضري	استهلاك صناعي	استهلاك زراعي	مجموع الاستهلاك
49–48	50	-	180	230
54–53	190	-	660	850
59–58	196	46	1032	1274
64–63	175	57	1056	1288
69–68	231	70	1236	1537
74–73	288	97	1180	1563
80–79	375	90	1235	1700
81–80	367	100	1212	1679
82–81	385	103	1282	1770

83-82	401	103	1255	1759
-1989 1990	332	123	1295	1750
1994				*2000
2000				**2100
2007				***2200

* Alwyn R. Rouyer ,The Water Issue in The Palestinian - Israeli Peace .Process, Survival, Vol. 39 , No.2, Summer, 1997

** أحمد الغريب، "هل تشعل تل أبيب حروب مياه بين دول حوض النيل"، شبكة محيط

*** أهـــارون ديفـــيد كوبرمان، "استخدام طبقة الجبال الجوفية" يونيو/حزيران (2008) ترجمة مركز عكا للدراسات الإسرائيلية.

نلاحظ من الجدول السابق أن كمية استهلاك المياه في العام53-54 بلغت 850 مليون م3 أي بزيادة وقدرها 269.5% عنها في العام 48-49 وهـــذا مؤشـــر على زيادة الهجرات اليهودية إلى فلسطين وارتباط ذلك أيضا بخطة السنوات السبع، كما نلاحظ أيضا ثبات الاستهلاك المائي في إســـرائيل خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980-1990، وهذا دليل على عـــدم دقة الأرقام وضرورة التعامل الحذر معها، خاصة أن ذلك يتناقض مـــع دلائـــل استخدام إسرائيل لمياه الليطاني والوزاني والحاصباني بعد اجتياح الجنوب اللبناني في عام 1978.

أيـــضا يـــشير الجدول السابق إلى أن إسرائيل ومنذ العام 1980، تستهلك ما يعادل 95%من الموارد المائية المتاحة والتي اتفقنا على تقديرها بـــــ 1850 مليون متر مكعب حسب إجماع مختلف المصادر الإحصائية الإســـرائيلية، وهـــذا مؤشـــر خطير يؤسس لحجم الأطماع الإسرائيلية المـــستقبلية في المياه الفلسطينية والعربية. كما نرى أيضا أن نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي يتراوح بين 440-573 م3 (بين سنتي 75-83)، مقابل 142 م3 للفرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

أيضا نلاحظ أن الزراعة تستهلك 80 – 85 % من مجموع كميات المياه المستهلكة، حيث ازدادت مساحة الأراضي الزراعية المروية من 292 ألف دونم إلى 1.230.00 دونما خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 1948 –1959. وفي السنوات مابين عامي 1958 – 1970 كانت الزيادة في استهلاك المياه حوالي 20 %، في الوقت الذي زادت فيه مساحة الأرض المروية خلال الفترة 1958–1970، من 1.230.000 دونم إلى 1.724.000 دونم، وهذا عائد إلى انخفاض معدل استهلاك الدونم من المياه حيث انخفضت من «805» متر مكعب عام 54، إلى "698" متر مكعب عام 65 (دائرة المعارف الإسرائيلية لسنة 1974) ذلك أن معدل استهلاك الدونم من المياه يرتبط بكميات الأمطار المتساقطة سنويا، فهو مرتفع في سنوات الجفاف ومنخفض في سنوات الغزارة، إضافة إلى التطور في استخدام تكنولوجيا الري بالرش أو التنقيط. كما نلاحظ أنه خلال الفترة من عام 1948 إلى عام 1983، ازداد استهلاك الزراعة من المياه، من 180 مليون متر مكعب إلى 1255 مليون متر مكعب، أي بزيادة وقدرها 507.2%، على الرغم من انخفاض نصيب الزراعة من جملة المياه المستهلكة من 78.2% إلى 71.3% خلال الفترة 1948– 1983. وانخفاض الزيادة في مساحة الأراضي المروية رغم زيادة الاستهلاك المائي في القطاع الزراعي مرده الاتجاه خلال هذه الفترة إلى زراعة القطن وقصب السكر وهي زراعات تتطلب مياهاً كثيرة.

وفيما يخص المدن الصناعية داخل إسرائيل فإن نسبة الاستهلاك المائي السنوي قد تزايدت خلال الفترة بين عامي 1958–1983، إذ بلغت نسبة الزيادة 123.9% في سنة 1984 عنها في سنة 1958 وارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في جملة الاستهلاك من المياه من

3.6% إلى 5.8% خلال الفترة بين عامي 58-83. مع ضرورة ملاحظة زيـــادة استهلاك المدن الصناعية من المياه، وتضمن استهلاك المنازل واستهلاك المؤسسات الصناعية والحرف الصغيرة ومؤسسات الدولة. وقـــد كان معدل الزيادة السنوية في استهلاك المدن السنوي 2.8 في الفتـــرة 48 -58، وهـــي زيادة تعادل تقريبا الزيادة الطبيعية في عدد السكان التي تراوحت خلال هذه الفترة بين 2.8-%. وفيما بعد العام 1958 ومـــن خلال إجراءات وضوابط حكومية انخفض الاستهلاك بـــشكل ملموس، إذ تبين الإحصائيات أن كمية المياه المستهلكة عام 66 -67 أي بعـــد حـــوالي 9 ســـنوات، كانت تقارب كمية المياه المستهلكة عام 58 - 59، كما تبلغ كميات المياه المستهلكة في المدن حوالي 14 % من المجموع العام لكميات المياه المستهلكة، ولا يتعدى استهلاك الفرد 80 مترا مكعبا سنويا[3].

أمـــا الـــصناعات والمؤســـسات التجارية التي يزيد استهلاكها الـــسنوي عن 5 آلاف متر مكعب فيبلغ نصيب استهلاكها السنوي من المعدل العام 5%، وقد كان معدل التزايد السنوي 1.5% في الفترة بين عامي 66-67، ارتفع عام 67 - 68 إلى 10% فإلى 6% و7% في الـــسنتين التاليـــتين[4]. هـــذه الزيادة مردها انطلاق وتطور الصناعة الإسرائيلية بعد هزيمة يونيو/حزيران عام 1967، والتي جاءت متناغمة مـــع متطلبات المؤسسة العسكرية، وتغطية استهلاك الأراضي المحتلة التي أصبحت سوقا للبضائع الإسرائيلية.

ويـــشار إلى أنـــه في عـــام 1986، بلغ الاستهلاك المحلي مقابل الاستهلاك الزراعي والصناعي 423 مليون م3، وفي عام 2005 ارتفع إلى 715م م3. وقـــد أشارت بعض المصادر إلى أن كمية المياه المتوفرة في إســـرائيل، والطلب الأقصى والأدنى على المياه بين عامي 1970-

2000، بملايـــين الأمتار المكعبة كانت على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

السنة	الكمية المتوفرة	الطلب الأقصى	الطلب الأدنى	العجز الأدنى
1970	1620	1450	1450	-
1975	1650	1587	1514	-
1980	1665	1825	1665	-
1985	1750	2100	1900	150
1990	1800	2300	2100	300
1995	1850	2500	2200	350
2000	1850	2700	2400	550

المصدر: "الأطماع في مياه جنوب لبنان ": www.watersexpert.net

إن المـــوارد المائية المتاحة للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، سوف تتناقص بمعدل 30% عما هو مطلوب إذا ما استمرت إسرائيل علـــى هـــذا المـــسار مـــن اســـتهلاك المياه، لأن حاجات الصناعة والاســـتهلاك المنـــــزلي تتزايد بوتيرات عالية نظراً للتطور الصناعي ولـــزيادة عـــدد المهاجـــرين إلـــيها. وإذا كان الاستهلاك الصناعي والمنـــــزلي لم يشكلا في سنه 1974 أكثر من 25% من حجم المياه المستهلكة في إسرائيل، فإن هذا الرقم ارتفع في سنه 1979 إلى 30% وفي سنه 1985 إلى 35%. والجدول التالي يبين استهلاك إسرائيل من المـــياه في مخـــتلف القطاعـــات في عامـــي 1985و1990 مقـــدرا بـــ مليون متر مكعب:

القطاع	سنة 1985	النسبة المئوية	سنة 1990	النسبة المئوية
الصناعة	105	5.3	107	5.6
الزراعة	1450	73.2	1300	68.4
الاستهلاك المنــزلي	425	21.5	495	26
المجموع	1980	100	1902	100

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية

استنادا إلى متوسط استهلاك الفرد السنوي من المياه في إسرائيل والبالغ 500م^3 سنويا لكافة الأغراض حسب إحصاءات عام 1995، فــان كمــية المياه المستهلكة في إسرائيل تقارب 3 مليار م^3 في عام 1999 علــى أســاس أن عدد السكان 6 ملايين نسمة، وبعد موجة الهجــرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي السابق والزيادة السكانية، فان اســتهلاك إســرائيل السنوي من المياه اليوم يتجاوز 3.5 مليار م^3. وتشير بعض الدراسات إلى أن إسرائيل في حالة من العجز المائي، وإن هــذا العجــز قــدّر عام 2000 بـــ 800 مليون م^3[5].لهذا ستعمل إسرائيل بكل الوسائل المتاحة لاستغلال مياه نهر الأردن الذي يشكل بالنسبة لها العمود الفقري، واعتبار ذلك شرطاً للمحافظة على الأمن القومـــي لإســـرائيل، ولهـــذا أيـــضا ستبقي إسرائيل مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تحت سيطرتها، وستعمل على سرقة المياه اللبنانية، تماما مثلما تتمسك إسرائيل في المفاوضات بأن تبتعد سوريا عن خط ماء نهر الأردن وبحيرة طبريا[6].

والحقيقة أن هناك الكثير من المعطيات التي تشير إلى أن إسرائيل تخفي الكثير من أرقام احتياجاتها المائية أو الكميات المستهلكة، لتظهر دائمـــاً بمظهـــر الدولـــة المحتاجة والتي لم تبلغ كامل حقوقها في أية

مفاوضات وإلا كيف نفسر هذا التغير في الأرقام، وأحياناً التراجع في نـــسب الاســـتهلاك، علمـــاً أن سيل المهاجرين قد تدفق عليها بعد التـــسعينات، وتعدُّ إسرائيل من الدول التي تؤمن وفراً مائياً لسكانها يزيد عما هو موجود لدى جميع جيرانها.ومع ذلك، لا يمكن النظر إلى هـــذه المعطـــيات إلا مـــن زاويـــة المخاطر الحقيقية التي تتهدد المياه الفلسطينية والعربية، هذه المخاطر التي لا يمكن إدارة الظهر لها، لأنها قادمة في المستقبل وتطال كل مشاريع البقاء والتنمية.

المبحث الثاني – المشاريع الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 1948- 1967[7]:

بـــدأ اليهود تنفيذ مخططاتهم للسيطرة على مصادر المياه في فلسطين مـــنذ فتـــرة مبكـــرة مـــن خلال المشاريع التي نفذتها أو تبنتها الحركة الصهيونية، مثل امتياز روتنبرغ في عام 1926 لصالح الشركة اليهودية.

مشروع خطة سميث:

تم تكوين لجنة من 17 خبيراً انتهت إلى ما يعرف بمشروع خطة سمـــيث الـــتي تمـــتد لسبع سنوات 1953 – 1960. وقد حدد لهذا المشروع هدفان رئيسيان:

- زيـــادة كمية المياه إلى 1730 مليون متر مكعب عام 1960 بدلا من 810 ملايين عام 1953.
- زيادة الإنتاج الغذائي ليسد 75% من احتياجاتهم الغذائية.

وقد حددت كمية المياه المنتجة من المشروع على النحو التالي:

- 380 ملـــيون متـــر مكعب تستخرج من الينابيع والمياه الجوفية والسطحية في فلسطين المحتلة.

- 540 مليون متر مكعب تؤخذ من مياه نهر الأردن وروافده.

وقسم هذا المشروع إلى ستة مشاريع تغطي المناطق الرئيسية في إسرائيل، وهذه المشاريع هي:

1- تجفيف بحيرة الحولة:

ظهـــرت فكـــرة المشروع عام 1914 في العهد العثماني، إلا أن العـــراقيل الـــتي وضعتها بريطانيا حالت دون الانتهاء منه. وقد نفذ المـــشروع – بعـــد أن توقف عدة مرات– في عهد الدولة اليهودية بإشـــراف الـــصندوق القومـــي اليهودي "كيرن كميت" والوكالة اليهودية. وقد تم تنفيذ المشروع عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (1951 - 1953)

قامـــت شـــركة ســـوليل بونيه الإسرائيلية بتنفيذ المشروع، إذ وســـعت مجـــرى نهر الأردن أربعة أمتار لمسافة 4,5 كيلو مترا، إلى جانب تصريف 200 مليون متر مكعب من مياه البحيرة والمستنقعات الملحقة بها إلى مجرى نهر الأردن.

المرحلة الثانية (1953 - 1955)

هـــدفت هـــذه المرحلة إلى استصلاح المستنقعات بإنشاء طرق بينها، إضافة إلى حفر ثلاث قنوات لتصريف المياه وتجفيفها.

المرحلة الثالثة (1955 - 1957)

وهـــي مـــرحلة تكميلية تم فيها تحلية المياه المتبقية على الأرض وباقـــي مياه البحيرة التي بلغت 12 مليون متر مكعب، كما تم خلالها إزالـــة السد الموجود عند التقاء نهر الأردن بالقناة الشرقية وغيره من السدود الصغيرة.

نتائج المشروع:

- تجفيف وإضافة 60 ألف دونم إلى الأراضي الزراعية
- الحد من تبخر المياه المتجهة إلى بحيرة طبريا
- إجلاء سكان المنطقة من العرب وتدمير 14 قرية عربية
- تشجيع تنفيذ مشاريع مائية شاملة مثل مشروع جونستون

2- مشروع الجليل الأعلى:

يهدف المشروع إلى توفير مياه لري مائة ألف دونم من الأراضي الزراعية.

3- مشروع غور الأردن:

ويحمل هدف المشروع السابق نفسه بري مائة ألف دونم في غور بيسان من نهر الأردن وبحيرة طبريا.

4- مشروع الجليل الغربي:

أقيم لاستثمار مياه الفيضانات والسيول في وادي العوجا وجزء من المياه المحولة من نهر الأردن والمياه المكررة لري القسم الغربي في صحراء النقب.

5- مشروع العوجا (اليركون):

وهو يكمل مشروع الجليل الغربي إذ يهدف إلى ري القسم الشرقي من صحراء النقب.

6- مشروع تحويل مياه نهر الأردن:

لم تذكره الخطة السبعية إلا أنه وضع لنقل مياه نهر الأردن من جسر بنات يعقوب في الشمال إلى صحراء النقب، ويهدف إلى إنشاء

سد تحويلي وحفر قناة مفتوحة لنقل مياه نهر الشريعة من جسر بنات يعقوب جنوب بحيرة الحولة. وتنقل القناة 435 مليون متر مكعب من المياه سنوياً.

مصادر الفصل الثالث

1. السفير 2001/9/15، كتاب دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية لعام (1985)
2. حتى سنة 1958-1959 من كتاب الإحصاءات المركزية الإسرائيلية لعام (1960)، ومن 63-64 من كتاب دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية (1985)، من عام 86-90 من السفير 2001/9/15
3. حسين أبو النمل، "الصناعات الإسرائيلية"، بيروت، مركز الأبحاث، (1979)، 33
4. أبو النمل، "الصناعات الإسرائيلية"، 35، وتقرير عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، القدس، مارس/آذار (1968)، 378-392
5. الخليج، 2007/7/24، متابعات ملحق صحيفة تشرين، 2004/7/14
6. متابعات ملحق صحيفة تشرين، 2004/7/14
7. الإحصاء المركزي الفلسطيني، www.pcbsgov.ps

استغلال المياه الفلسطينية والسيطرة على مصادرها

المبحث الأول – مصادر المياه في الضفة الغربية[1]:

أولاً- الأمطار في الضفة الغربية:

يتراوح معدل تساقط الأمطار في الضفة الغربية بين 700 و100 ملم في منطقة البحر الميت، وما بين 500 – 600 ملم في المنحدرات الغربية، وما بين 100 – 450 ملم في المنحدرات الشرقية. وقد تراوح معدل كميات الأمطار السنوية في فلسطين ما بين 2,7 – 2,9 مليار م3 خلال السنوات من 1950 – 1992.

ثانياً– التبخر:

تتراوح نسبة التبخر ما بين 65%– 70% من كمية الأمطار السنوية. كما تراوحت نسبة التبخر النتحي في الفترة 1963– 1965 ما بين 1600– 2400 ملم سنوياً.

ثالثاً– الجريان السطحي في الضفة الغربية:

بلغت نسبة الجريان السطحي في الضفة الغربية 2,2% من الأمطار الهاطلة عام 1965، وقدرت كمية المياه الجارية بـ 60,64 مليون م3 في سنتي 1963 – 1964 و1964 – 1965. وفي عام 1996 قدر معدل الجريان السطحي من معدل هطول الأمطار بـ 3,2% أو ما يعادل 71 مليون م3.

- **الحوض الشرقي:**

يتميـــز الحـــوض الشرقي بميل أكبر وكمية أمطار أقل، وبه العديد مـــن الينابيع. وتبلغ نسبة الجريان السطحي في طولكرم وقلقيلية 0,8 - 4,5%، وتزيد في الخليل لتصل إلى 7 - 14% وفق تقديرات عام 1963.

- **الحوض الغربي:**

يتميـــز الحوض الغربـــي الذي يتجه الجريان السطحي فيه نحو البحـــر المتوســـط بميل بسيط ومعدل هطول عال، وترشح كميات كبيرة من المياه إلى الطبقات المائية في جوف الأرض.

- **وادي نهر الأردن:**

يعد أهم الأنهار في المنطقة وتبلغ مساحة تغذيته 18850 كلم2، وتضم المنابع الشمالية لنهر الأردن ثلاث مجموعات هي:

- مجمـــوعة نهر الدان الذي ينبع من فلسطين، وهو أكبر فروع نهر الأردن، ويـــبلغ تصريفه السنوي 270 مليون م3، وهي تعادل 50% من مجموع المياه التي تصب في نهر الأردن.
- مجموعة نهر بانياس الذي ينبع من سوريا، وتصريفه السنوي 125 مليون م3.
- مجمـــوعة نهـــر الحاصباني الذي ينبع من لبنان، وتصريفه السنوي 125 مليون م3.

وهـــناك مـــصادر أخرى على جانبـــي مجرى نهر الأردن شمال طبريا تقدر كمية مياهها بـــ 140 مليون م3.

جغرافية نهر الأردن:

تـــتوزع مـــساحة نهر الأردن الفعالة البالغة 18140 كلم2 على الدول التي يجري فيها على النحو التالي:

- الأردن 38%.
- سوريا 37%.
- إسرائيل 11%.
- فلسطين (الضفة الغربية) 10%.
- لبنان 4%.
- نسبة المياه المخصصة لفلسطين من نهر الأردن:

وزعت مياه نهر الأردن وفق اتفاقية جونستون الأميركية على الدول التي يمر النهر بأراضيها، وقد كانت حصة فلسطين (الضفة الغربية) ما بين 200 – 230 مليون م3 في السنة.

- **نهر اليرموك:**

ينبع من المناطق الشمالية في سوريا، ويمر بالأردن مشكلا حدودها مع سوريا، ويبلغ معدل صرفه السنوي 450 مليون م3، ويمتد داخل الأراضي الأردنية مسافة 10 كلم ليرفد نهر الأردن إلى الجنوب من بحيرة طبريا. وهناك ثلاث روافد لنهر اليرموك هي: الهرير والرقاد والعلان.

رابعاً- المياه الجوفية في الضفة الغربية:

هي المورد الرئيسي للمياه في فلسطين ومصدرها مياه الأمطار، فهي عبارة عن الكميات المتسربة من مياه الأمطار إلى التكوينات الجيولوجية في باطن الأرض. وتقدر نسبة مياه الأمطار المتسربة بحوالي 30% من إجمالي الأمطار الساقطة. ويتم الاستفادة من المياه الجوفية عن طريق الآبار الارتوازية أو عن طريق الينابيع الطبيعية. وتقدر كمية المياه العذبة والمتجددة في الخزان الجوفي بحوالي 950 – 1000 مليون م3، وهو ما يعادل 55% من المياه العذبة في فلسطين.و يمكن

تقسيم أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض رئيسية هي: الحوض الشرقي، الحوض الغربي، والأحواض الشمالية الشرقية:

- **الحوض الشرقي: وينقسم بدوره إلى ثلاثة أحواض صغيرة**
- **الحوض الغربي**: يمكن تقسيمه إلى حوضين رئيسيين هما:

الأول- حوض العوجا/التمساح: تبلغ مساحته 1300 كلم2، ويقع معظمه في الضفة الغربية، وعليه تعتمد في توفير 20% من احتياجاتها المائية. ويضخ الحوض سنوياً حوالي 380 - 400 مليون م3، في حين لا تزيد نسبة التغذية السنوية عن 370 مليون م3، ويصل العجز إلى 40 مليون م3 في السنة.

الثاني- حوض الخليل/بئر السبع: تبلغ مساحة هذا الحوض 300 كلم2، ويستفاد منه سنوياً ما بين 20 - 21 مليون م3، وتنخفض معدلات التغذية أحياناً إلى 16,6 مليون م3 في حين لا يتعدى أعلاها 21 مليون م3، مما يعني وجود عجز في بعض السنوات.

- **الأحواض الشمالية الشرقية**: تعرف باسم حوض نابلس وجنين، وتنقسم إلى قسمين:

الأول- حوض نابلس وجنين وجلبون: يقع على مساحة تبلغ 500 كلم2، ويضخ منه سنوياً ما بين 92 - 104 ملايين م3، في حين تتراوح تغذيته السنوية ما بين 80 - 95 مليون م3.

الثاني- حوض تعنك وجلبون: ويضم تكوينات القدس وبيت لحم والخليل، وهي متصلة وتشكل وحدة مائية واحدة، كما أنها مستغلة من قبل المستوطنات الإسرائيلية.

خامسا: الينابيع

يوجد في الضفة الغربية حوالي 300 ينبوع تتفاوت فيما بينها في كمية المياه والحجم ونسبة العذوبة، وأغلب الينابيع الصالحة للاستعمال تقع في السفوح الشرقية.

المبحث الثاني – مصادر المياه في قطاع غزة

– الأمطار في قطاع غزة:

تقل كمية الأمطار المتساقطة في قطاع غزة عن تلك التي في الضفة الغربية، كما أنها متذبذبة من سنة إلى سنة ومن منطقة إلى أخرى. ويتراوح معدل تساقط الأمطار السنوي في غزة ما بين 200 – 900 ملم. وتقدر كمية الأمطار السنوية الساقطة على قطاع غزة ما بين 100 – 130 مليون م3. ويتراوح معدل التبخر النتحي في قطاع غزة ما بين 1200 – 1400 ملم سنوياً.

– الجريان السطحي في قطاع غزة:

يعتبر وادي غزة أهم مناطق الجريان السطحي في قطاع غزة ويصل طوله إلى 8,5 كلم، ويشكل حوضاً تبلغ مساحته 3600 كلم 2. وماؤه غير دائم الجريان، وتقدر كمية المياه الجارية فيه بحوالي 2 – 3 ملايين م3 في السنة.

– المياه الجوفية في قطاع غزة

يبلغ أقصى سمك للخزان الجوفي في قطاع غزة 160 مترا في المناطق الشمالية الفرعية، ويقل سمكه تدريجياً في اتجاه الشرق ليصل إلى 70 مترا في المناطق الجنوبية. وقد انخفض منسوب المياه فيه إلى أقل

من مستوى سطح البحر في عدة مناطق، كما أن كمية نفاذ الطبقات الحاملـــة للمياه تتراوح ما بين 700 – 1000 م3 يومياً، ويصل معدل النفاذ 25%.

وفي هذا السياق من المفيد التذكير أن دائرة الإحصاء الفلسطيني حصرت مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية في مصدرين رئيسيين.

الأول: المـــياه الجوفـــية المتمـــثلة بالمـــياه المضخوخة من الآبار والمـــستغلة من الينابيع الثاني: وهي عبارة عن المياه المشتراة من شركة المـــياه الإســـرائيلية "ميكروت" حيث بلغ مجموع كمية المياه التي تم توفيرها من هذين المصدرين 335.4 مليون م3 عام 2007، مقارنة مع 319.1 مليون م3 لعام 2006، 315.2 مليون م3 للعام 2005.

وتـــشير بيانات التقرير للعام 2007 إلى أن أبار المياه الجوفية هي أكـــبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي 241.2 مليون م3 من المياه، يلـــيها المـــياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" حيث بلغـــت كميـــتها 49.4 مليون م3 وبتكلفة قدرها 129 مليون شيكل إسرائيلي، وأخيرا الينابيع حيث بلغ تصريفها السنوي 44.8 مليون م3.

وتشير البيانات إلى أن كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية عام 2007 قد بلغت في الضفة الغربية عدا القدس بلفت حوالي 68.7 ملـــيون م3 تم ضـــخها من 306 أبار وقد توزعت هذه الكمية مابين 38.1 ملـــيون م3 للاســـتخدام المنـــــزلي مقابـــل 30.6 مليون م3 للاســـتخدام الزراعـــي، وبلغت كمية المياه المضخوخة في قطاع غزة 172.5 ملـــيون م3 مـــنها 85.5 مليون م3 للاستخدام المنـــزلي، 87 مليون م3 للاستخدام الزراعي، كما أن كمية المياه المشتراه من شركة المياه الإسرائيلية واصلت ارتفاعها خلال الفترة 2005–2007 وذلك بواقـــع 42.2 و43.9 و49.4 مليون م3 على التوالي مما يعكس ازدياد

الحاجـــة للمـــياه في ظل نضوب مصادر المياه وازدياد عدد السكان باضطراد.

وبلغت المياه المزودة للاستخدام المنـــزلي في الأراضي الفلسطينية عـــام 2007 حـــوالي 175.6 مليون م3 توزعت بين 85.5 في الضفة الغربية عدا القدس وحوالي 90.1 في قطاع غزة[2]

وقـــد حددت اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة في 1995/9/28 كميات المـــياه الفلسطينية بـــ 734 مليون م3[3]، غير أن الحكومة الأردنية قدرت إجمـــالي الموارد المائية في الضفة الغربية عام 1967 –896 مليون م^3، بينما قدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بنحو 390 مليون م^3، حيث تستبعد سلطات الاحتلال من تقديرها 500 مليون متر مكعب المتوفرة في منطقة نابلس، وذلك على أساس أن مياه هذه المنطقة تعتبر امتداد للمياه الجوفية في الأراضـــي الفلـــسطينية المحتلة عام 1948، وعليه نجد أن كمية المياه الفلـــسطينية في الخـــزان الجوفي تقدر في الأوضاع المثالية بحوالي(895) ملـــيون م^3 منها (835) مليون م^3 في الضفة الغربية، وهذا رقم اقرب إلى الحقـــيقة. وتقـــدر كمية المياه الفلسطينية التي تسرقها من مياه الأراضي المحـــتلة عام 1967 بأكثر من600 مليون م^3، وجهات بريطانية كانت قد قـــدرت اســـتهلاك إســـرائيل من مياه الضفة الغربية فقط بحوالي 600 مليون م^3 من إجمالي مياه الضفة البالغة 850 مليون م^3[4].

المبحث الثالث – الاستهلاك المنزلي والصناعي في الضفة:

تقـــدر كمية المياه المستهلكة للأغراض المنـــزلية والصناعة من قـــبل الفلسطينيين في الضفة الغربية بـــ 37 مليون متر مكعب وتقرير آخر ورد في الإستراتيجية البيئية الفلسطينية لاستهلاك المياه للأغراض المنـــــزلية في الضفة الغربية بلغت عام 1995 46 مليون م3. ويشير

الجدول التالي إلى الاستهلاك المنـــزلي من المياه والاحتياجات المتوقعة في عام 2010 م.

الكمية المطلوبة لعام 2010 (مليون م3)	كمية المياه المستهلكة 1995 (مليون م3)	المنطقة
187	46	الضفة الغربية
100	47	قطاع غزة
287	153	المجموع

ويتـــضح أن احتـــياجات المـــياه المنـــــزلية في الضفة الغربية ستتـــضاعف إلى أكثر من 200% في عام 2010 وذلك بسبب زيادة عدد السكان المتوقعة. وعلى الرغم من أن هناك زيادة كبيرة في كمية المـــياه اللازمـــة للعشرة سنوات القادمة إلا أن معدل استهلاك الفرد يبقـــى ثابتاً ويشير الجدول التالي إلى تطور معدل استهلاك الفرد في الضفة الغربية خلال الفترة من 85-1994

تطور معدل استهلاك المياه في الضفة الغربية من 85-1994

معدل الاستهلاك م م3	السنة
27.2	1985
28.6	1986
33.2	1987
34.2	1988
30.9	1989
35.5	1990
33.4	1991
33.4	1992
32.7	1993
29.5	1994

الاســـتهلاك الزراعـــي: يقدر استهلاك الفلسطينيين في الضفة الغربية من المياه للأغراض الزراعية بـــ 90 مليون م3 سنوياً وتستخدم في ري حوالي 1.8 مليون دونم بمختلف أنواع الزراعة.

المبحث الرابع- الاستهلاك المنـــزلي والصناعي في قطاع غزة

تقـــدر كمية المياه المستقلة لأغراض الشرب والصناعة ما بين 47-50 ملـــيون م3 ســـنوياً وذلك من خلال 96 بئراً مخصصة لأغراض الشرب تابعة للبلديات هذا ويقدر معدل استهلاك الفرد الصناعي من المياه سنوياً 28.9 م2 بينما المعدل الإجمالي لاستهلاك الفرد بلغ 58.3 م3 ســـنوياً أي بمعـــدل فاقـــد وصل إلى 51 % سنوياً ويتفاوت معدل اســـتهلاك المياه في قطاع غزة من منطقة لأخرى ففي حين يرتفع في المناطق الشمالية ببيت حانون وبيت لاهيا والمنطقة الوسطى خصوصاً الزوايدة نجده يقل في المخيمات مثل البريج والمغازي والنصيرات.

الاستهلاك الزراعي في قطاع غزة

يتراوح معدل الاستهلاك الزراعي من المياه في قطاع غزة ما بين 82-90 ملـــيون م3 (بـــناءً على تقارير وزارة الزراعة وسلطة المياه) وتضخ هذه الكمية من آبار يقدر عددها ما بين 3400-3600 بئراً ما بـــين آبـــار مرخصة وأخرى غير مرخصة.

الاستهلاك المائي في محافظات غزة:

الاستهلاك المائي	القطاع
85-90 م م3/سنة	الزراعي
42-50 م م3/سنة	

المبحث الخامس: استهلاك المياه في إسرائيل والمناطق الفلسطينية:

	الاستهلاك المحلى باللتر في اليوم الواحد	الاستهلاك المحلى بالمتر المكعب في العام	إجمالي استهلاك الفرد بالمتر المكعب في العام	إجمالي الاستهلاك الكلى في العام
إسرائيل	280	100	400	1.900
الضفة الغربية	76	31	125	120
غزة	100	35	130	97
مستوطنو الضفة الغربية	300	110	1.600-350	160-45

يستهلك 6.4 مليون نسمة في إسرائيل ما مقداره 2200 مليون م3 من المياه سنويا، بينما يستهلك 3.7 مليون فلسطيني في الضفة والقطاع للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية، ما مقداره 250–270 مليون م3 من المياه سنويا، أما استهلاك الفرد في إسرائيل من المياه، يشكل خمسة أضعاف ما يستهلكه الفرد العربي، حيث يستهلك 450 م3[5] سنويا.

من كل ما سبق نخلص إلى أن إجمالي الموارد المائية المتاحة في الضفة الغربية وقطاع غزة تصل إلى حوالي 896 مليون م3، يخصص منها لاستهلاك الأراضي الفلسطينية فقط 267 مليون م^3 من هذه المياه والباقي ويقدر بحوالي 631 مليون م^3 حوالي 86% من إجمالي الموارد المائية للأراضي الفلسطينية تسيطر عليه إسرائيل وتستثمره.

إن الاعتداءات الإسرائيلية والنهب المنظم لقطاع المياه في الأراضي الفلسطينية، شديد الوطأة وسيحيل الحياة إلى جحيم لا

يطاق، ومن هنا تأتي الأهمية القصوى في دعم صمود أبناء شعبنا في الأراضــي المحــتلة، وتطوير الانتفاضة وتشكيل حاضنتها العربية، لان ذلــك يعــني في واقــع الأمر المساعدة على التشبث بالأرض لتبقــى حــصنا منــيعا في مــواجهة مخططات التوسع والتهجير الصهيونية.

المبحث السادس- السياسات الإسرائيلية في الاستغلال والنهب:

ولقــد عملــت إسرائيل منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967 على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه وذلك عن طــريق إقامة العديد من المستعمرات فوق أماكن غنية بالمياه واعتماد هــذه المــستعمرات على المياه الفلسطينية ومن أجل سيطرة إسرائيل الكاملــة علــى المــياه الفلــسطينية فقد عمدت سلطات الاحتلال الإســرائيلية إلى إصــدار العديد من الأوامر العسكرية التي تؤكد في مجملــها علــى تصرف إسرائيل المطلق في المياه الفلسطينية ومن هذه الأوامر[6]

1. أمــر بــتاريخ 1967/6/7 يــنص على: "كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل".
2. الأمــر رقــم 92 بتاريخ 1967/8/15 وينص على: "منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية".
3. الأمــر رقم 58 بتاريخ 1967/8/19 وينص على: "يمنع منعاً باتاً انتشار أي منشأة مائية جديدة بدون ترخيص ولضابط المياه حق رفض أي ترخيص دون إعطاء أي أسباب".

4. الأمر رقم 158 في 1967/10/1 والذي يقضي بوضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي.
5. الأمر رقم 291 لعام 1967 وينص على "جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة" وفقاً للقانون الإسرائيلي الصادر في العام 1959.
6. الأمر 948 وينص على "إلزام كل مواطن في قطاع غزة الحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه".

وتطبيقاً لهذه الأوامر قامت إسرائيل بمجموعة من الإجراءات والممارسات مثل[7]:

- وضع سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة بضخها بحيث لا تزيد عن 100 م3.
- منع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة ووضع قيوداً عليها.
- استخراج تصاريح حفر الآبار الجديدة واستخدام الينابيع.
- مصادرة الآبار من المزارعين الفلسطينيين لصالح المستوطنات الإسرائيلية.
- تحديد أعماق حفر الآبار إذا حظرت على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها عن 120–140 متراً. بالإضافة إلى ممارسات أخرى ومنها:
- حرمان الفلسطينيين من حقوقهم من مياه نهر الأردن وتحديد مجرى النهر.
- سرقة كميات كبيرة من المياه الفلسطينية عن طريق حفر الكثير من الآبار في المستوطنات الإسرائيلية، وتقدر عدد الآبار

الإسرائيلية المحفورة في الضفة الغربية بحوالي 50 بئرا وفي قطاع غزة حوالي 43 بئراً في المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة كما أن هناك حوالي 26 بئراً على طول خط الهدنة الفاصل بين محافظات غزة وإسرائيل مما يؤثر على المكيات المنسابة داخل الخزان الجوفي من شرقي القطاع.

- إقامة العديد من السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية ومنعها من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية كما هو حاصل الآن في وادي غزة.
- نقل المياه ذات الجودة العالية من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية إلى المدن الإسرائيلية داخل إسرائيل.
- قيام إسرائيل عن طريق شركة (ميكروت) الإسرائيلية ببيع 5 مليون م3من المياه سنوياً إلى سكان قطاع غزة بأسعار عالية تقدر قيمتها من 15-20 مليون شيكل سنوياً.
- عرقلة النشاط الفلسطيني في مجال المياه حيث فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على البلديات تحد من تطوير إمدادات المياه للمدن والقرى الفلسطينية إذ ما زال هناك 150 تجمع سكني فلسطيني في الضفة الغربية غير مرتبطين بشبكة توزيع المياه ويعاني معظم سكان هذه التجمعات من نقص المياه.
- رفض الحكومة الإسرائيلية التعاون أو إعطاء كمية المياه المحددة لمحافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لاتفاقيات السلام.
- إسهام إسرائيل بشكل كبير في تلويث الماء الجوفي بطرق منها:
- التصريف المستمر لمياه الصرف الصحي العام من مناطق المستوطنات إلى المناطق الرملية والأودية حيث تتوفر أجود المياه.

- ويتم التصريف المباشر بواسطة أنابيب أو عبر حاويات ذات مضخات محمولة لنقلها إلى الأودية الكبيرة التي يصل مجموع طولها إلى 6 آلاف كلم.
- وقد أشارت الكثير من الدراسات والتقارير إلى أن إسرائيل تستهلك كميات كبيرة من المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل إنها تستغل معظم هذه المياه.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى استمرت إسرائيل في سياستها المائية بالإضافة إلى هجمتها الشرسة على الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات، إذ أصابت الطائرات والدبابات والجرافات الإسرائيلية المنشآت المائية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فحسب تقارير وزارة الزراعة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى في الفترة من 2000/9/28 وحتى 2003/9/29 هي كالآتي[8]:

(1) تدمير 236 بئراً بملحقاتها.

(2) تدمير 16128 دونماً من شبكات الري.

(3) تدمير 849 بركةً وخزاناً للمياه.

(4) تدمير 405617 متراً من خطوط المياه.

بالإضافة إلى ذلك فقد صعدت قوات الاحتلال من اعتداءاتها ضد قطاع المياه الفلسطيني في سياق تنفيذها للجدار الفاصل، ففي مرحلته الأولى تم تدمير 35 ألف متر من شبكات الري وعزل نحو 200 خزان وبركة ماء وعزل وتدمير عشرات الآبار الارتوازية وذلك في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية.

لم تقتصر الاعتداءات الإسرائيلية على المياه الفلسطينية على أعمال التدمير للمنشآت المائية، بل إنها قامت بانتهاك ما تم الاتفاق عليه في أوسلو حيث قدر ما في الخزان الجوفي الفلسطيني بـ 734

مليون متر مكعب وحدد نصيب الفلسطينيين بـ 235 مليون متر مكعب أي ما نسبته 32% من كمية المياه. إلا أن الفلسطينيين وبسبب الإجراءات الإسرائيلية لم يسمح لهم باستغلال أكثر من 13.5% من كمية المياه، في حين تستغل إسرائيل النسبة الباقية وهي الأكبر 86.5% لصالحها سواء كان في مستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة أو داخل إسرائيل.

ويشير أحد تقارير منظمة الأمم المتحدة إلى أنه تم تدمير 780 بئرا لتوفير المياه للاستعمال المنزلي والري بين 1993 و1999، أي خلال فترة التوقيع على اتفاقيات أوسلو. وأهم المشاريع المائية الصهيونية في الأراضي الفلسطينية في هذه المرحلة(9):

1. **مشروع مياه جلجال:** يعتبر من أهم المشاريع التي أقامتها إسرائيل لري المستوطنات بواسطة أنابيب تصل هذه المستوطنات ومزارعها بغور الأردن.
2. **مشروع إيم كنيرت:** يهدف هذا المشروع إلى استغلال مياه نهر اليرموك في فصل الشتاء بواسطة جهاز ضخ من النهر إلى خزانات طبريا بطاقة تصل إلى 25 مليون م^3 سنويا.
3. **مشروع بيت لحم:** وهو عبارة عن حفر بئر ضخمة يصل عمقه إلى ما بين 900 إلى 1000 متر جنوب شرق بيت لحم لضخ مياه الأخيرة بمعدل 12 – 17 مليون م^3 سنويا إلى داخل إسرائيل.
4. **مشروع مياه قباطية – عرابة:** وهو عبارة عن بئرين تزودان شمال الضفة بمياه الشرب.
5. **مشروع مياه الزاوية – نابلس:** ويشمل بئرا قرب قرية الزاوية بقدرة إنتاجية تصل إلى 100 م^3 – الساعة لتزويد المستوطنات المجاورة.

6. **مشروع مياه بيت إيبا – نابلس:** يشمل بئرا بالقرب من مدينة نابلس لتزويد قرى بيت إيبا وسيلة الظهر والمستوطنات اليهودية في المنطقة.
7. **مشروع مياه عابور وشبتين – رام الله:** ويزود هذا المشروع 15 قرية عربية إضافية إلى المستوطنات اليهودية القريبة، ويبلغ إنتاجه 35 م^3 – الساعة.
8. **مـــشروع مياه بطن الغول – بيت لحم:** ويشتمل هذا المشروع علـــى ثـــلاث آبار قدرتها حوالي 800 م^3 – الساعة ويزود هذا المـــشروع بيت جالا، بيت ساحور، بيت لحم، الخليل بالإضافة إلى خمس مستوطنات يهودية ومعسكرات الجيش الإسرائيلي في المنطقة.
9. **مـــشروع مـــياه دير مشعل – الخليل:** ويشمل ضخ المياه إلى منطقة الخليل ومستوطنة كريات أربع.
10. **جدار الفصل العنصري والتهام أحواض المياه:** 75% من موارد المـــياه بالـــضفة الغـــربية سيلتهمها الجدار حسب تقرير مركز الإحـــصاء الفلسطيني، حيث يمر الجدار فوق أرض تختزن أفضل آبـــار المـــياه في الضفة التي تعد الأوفر في مخزون مياهها الجوفية، وذلك لأن أرضها صخرية لا تسمح بتسرب المياه كما أن بعدها النـــسبـــي عن البحر ساعد على ارتفاع درجة نقاء المياه التي لم تتأثر بملوحة البحر.وأثناء تنفيذ المرحلة الأولى من الجدار تم تدمير (35) ألف متر من شبكات الري وعزل نحو (200) خزان وبركة مـــاء، وعزل وتدمير عشرات الآبار الارتوازية في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية.

مصادر الفصل الرابع

1. سلطة المياه الفلسطينية، أوراق ورشة عمل، بمناسبة مرور ثلاثة أعوام على الانتفاضة، 2005/3/22
2. الإحصاء المركزي الفلسطيني،www.pcbs.gov.ps
3. أوراق ورشة عمل، 2005/3/22
4. مجلة ميدل إيست (middle -east)، لندن، 1977/4/19
5. أهارون ديفيد كوبرمان، "استخدام طبقة الجبال الجوفية"، يونيو/حزيران 2008، ترجمة مركز عكا للدراسات الإسرائيلية
6. الإحصاء الفلسطيني، "النهب الإسرائيلي جوهر أزمة المياه الفلسطينية"، www.malaf.info
7. الإحصاء الفلسطيني، "النهب الإسرائيلي جوهر أزمة المياه الفلسطينية"
8. صحيفة الدستور الأردنية، 2007/4/13
9. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، موقع الإنترنت www.malaf.info

الأطماع في مياه الدول العربية

المبحث الأول - حوض الأردن:

منذ قيام إسرائيل انصب اهتمامها على مياه نهر الأردن، فتوالت المشاريع لاستغلال مياهه، ومع بداية الخمسينات من القرن السابق وظهور الأطماع العلنية الإسرائيلية في مياه نهر الأردن ظهرت المشاريع المختلفة حول توزيع مياهه، ومنها مشروع "جونسون" ومن ثم مشروع "كوتن" واللذان شملا أيضاً مياه نهر الليطاني.

وتطبيع العلاقات بين كل من المملكة الأردنية وإسرائيل والذي توج بتوقيع اتفاقية وادي عربة عام 1994، لم يسهم في حماية وتأمين حصة الأردن من المياه حسب بنود الاتفاقية الموقعة، وخاصة المادة السادسة بشأن المياه والملحق رقم (2) اللذين نصا على أن تكون حصة إسرائيل من نهر اليرموك بـ 25 مليون متر مكعب بواقع 12 مليوناً في الصيف و13 مليوناً في الشتاء، ويخزن الأردن في بحيرة طبريا 20 مليون متر مكعب من اليرموك شتاء، تضخها إسرائيل للأردن صيفاً من 15 مايو/أيار وحتى 15أكتوبر/تشرين الأول. كما نصت المعاهدة على أن تزود إسرائيل الأردن بخمسين مليون متر مكعب إضافية. إذ عملت إسرائيل وبكل دأب على الاستفادة القصوى الممكنة من الاتفاقية لغاية استغلال الموارد المائية داخل الحدود الأردنية "المناطق المستأجرة" في منطقتي الباقورة والغجر وربطها بشبكة المياه والكهرباء داخل إسرائيل وضمان حفر آبار جوفية جديدة، حيث

قامــت في مايــو/أيار من عام 1995م، بحفر خمس آبار في الأراضي الأردنــية داخل وادي عربة، للحصول على (10) مليون م^3 من المياه من أجل ري الأراضي الزراعية.

كمــا لاحــظ المعنيون والمهتمون، تراجع إسرائيل عن التزامها بــشأن حصة المياه المقررة للأردن بموجب اتفاق السلام بينهما، ففي مايــو/أيــار من عام 1997م وبحكم الجفاف، طالب الأردن بـــ 8 مليون م^3 من حصة المياه الإضافية كحق للأردن ضمنته الاتفاقية،غير أن إســـرائيل نكثت بعهودها، حيث رفضت إسرائيل تنفيذ التزاماتها الواردة في الملحق الخامس من اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في 26 إبــريل/نيسان 1994 المتعلق بالمياه، بعد أن تقدمت الحكومة الأردنية بمقتــرحات لتـــزويد بلادها بـــ 50 مليون م^3 إضافي من المياه طبقا لمعاهــدة السلام التي نص أحد بنودها على أن يقوم الطرفان بالبحث عـــن مـــصادر هذه الكمية في غضون عام من تبادل وثائق المعاهدة، وكـــان نتيجة ذلك أن رفض الأردن بالمقابل اقتراحا إسرائيليا يقضي بإقامـــة مشروع مشترك لتحلية المياه يسهم الأردن في تمويله من أجل تـــأمين المياه المختلف عليها. ثم عادت الأمور لتتأزم مرة أخرى بين الطـــرفين في مارس/آذار من عام 1999م، عندما خفضت «إسرائيل» حـــصة الأردن مـــن المياه، إذ اضطر الأردن اللجوء إلى سورية التي قامت بدورها في ربيع عام 1999م، بتزويد الأردن بـــ (170) ألف م^3 من المياه يومياً بهدف مساعدة الأردن على تخطي موجة الجفاف

المـــصادر الإحصائية تشير إلى أن كمية المياه المتاحة في حوض الأردن تـــبلغ ســـنوياً حوالي (1.800) مليار م^3[1]، وكان مشروع جونـــستون قد قدر هذه الكمية بحوالي (1.213) مليار م^3، في حين قدرها مشروع المياه العربـــي الذي صدر عن الجامعة العربية بحوالي (

1.429) مليار م [2] وفي هذا الصدد نعتقد بأن الرقم الأقرب للصحة حول كمية المياه المتاحة سنوياً في حوض الأردن تبلغ ما بين (1.7-1.8) مليار م3.

إن وعود إنهاء أزمة الأردن المائية التي روج لها قبيل توقيع اتفاقية وادي عـربة، لم تسهم في حل أزمة المياه في المملكة، حيث عقدت الأماني من الجانب الأردني على الجانب الإسرائيلي لتوفير حوالي 235 مليـون م3 من المياه سنوياً. ورغم تأكيد الأردن على وضوح حقوقه المائـية المنـصوص عليها في المعاهدة، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لم تعدم استخدام تفسيرات لبعض نصوص المعاهدة وحجج أخرى لخفض حصة الأردن وبخاصة في مواسم الجفاف. وهذا تأكيد على تفرد إسرائيل في استغلال مياه الحوض لري المستوطنات وتأمين المياه لمنطقة النقب، وعليه وفي ضوء التناقص المتزايد في المياه لدى كل مـن الأردن وإسـرائيل فـإن عنـصر المياه في الصراع بين العرب وإسـرائيل، يعـد مـن أكثر العناصر المسببة للتوتر أو الصراع رغم المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه.

المبحث الثاني – هضبة الجولان:

تـبلغ مساحة الجولان الكاملة 1860كم مربع، ويقع في أقصى الجنوب الغربـي من سوريا، وهو يشكل صلة وصل مهمة بين لبنان وسـوريا وفلـسطين والأردن. والجولان هضبة مرتفعة، تمتد باتجاه شـرق-غرب، ويرتفع في شمال الجولان جدار جبلي شامخ هو جبل الـشيخ، حـيث يصل ارتفاعه في شمال الجولان/شمال قرية حضر إلى 2225م عـن سـطح البحـر، ثم تقل الارتفاعات كلها كلما اتجهنا جـنوباً، حيث نكون الارتفاعات بحدود 1200 م عند سفوح جبل

الشيخ،ثم تقل إلى 940م في القنيطرة وسط الجولان، وإلى 340م عند فيق، وإلى مادون سطح البحر ب125م في الحمة وسط وادي اليرموك جنوباً. ويشرف الجولان في جانبه الغربي على غور الأردن بحافة مرتفعة شبه قائمه، ويزداد ارتفاعها كلما اتجهنا جنوباً حتى تصل إلى 300م وسطياً، وكذلك الحافات المرتفعة المشرفة على نهر اليرموك جنوباً[3]. والجولان التي تعادل مساحته 1%من مساحة سوريا الإجمالي يتمتع بمردود مائي يعادل 3% من المياه التي تسقط فوق سوريا، و14%من المخزون المائي السوري.

مصادر المياه في الجولان [4]:

تؤكد مصادر حكومية وغير حكومية، سورية وإسرائيلية، وجود ثروة مائية هامة في هضبة الجولان. وتؤكد شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" أن إسرائيل تحصل حالياً على ثلث استهلاكها من مياه الشرب والري والاستعمالات المختلفة الأخرى من مياه الجولان، وجبل الشيخ. وقدرت كمية المياه الموجودة في الجولان بحوالي 20 مليون متر مكعب، أما الحكومة السورية فقدرت ذلك بحوالي 12.5 مليون متر مكعب. وتبلغ كمية المياه التي تختزنها هضبة الجولان سنوياً حوالي 1.2 مليار متر مكعب. وهي على الشكل التالي:

الأمطار: تمتاز هضبة الجولان بغزارة أمطارها خاصة في فصل الشتاء، وتتزايد هذه الأمطار مع تزايد ارتفاع الهضبة باتجاه الشرق والشمال، بسبب تضاريسها وامتدادها المعترض للرياح الغربية الممطرة بغزارة.

- منطقة القنيطرة، كمية الأمطار: 800 – 1000 مم، الارتفاع: 941م.

- منطقة الخشنية، كمية الأمطار: 600 – 800 مم، الارتفاع: 760م.
- منطقة فيق، كمية الأمطار: 330 – 450 مم، الارتفاع 330م.

الينابيع:

بسبب غزارة الأمطار في الجولان والتركيب الجيولوجي لتربتها، فإن ذلك يساعد على تخزين المياه في جوف الأرض، ولهذا فإن هضبة الجـــولان غنية بالمياه الجوفية والينابيع والآبار التي تتجه لتشكل روافد أساســـية لنهـــر الأردن وبحيرة طبريا وبحيرة مسعدة. وأهم الينابيع في هضبة الجولان هي:

النبع	التدفق لتر/ثانية	النبع	التدفق لتر/ثانية
بيت جن	1900	الريح الحمة	220
الوزاني	1400	الحمة الباردة	300
الغور	53	الدب	90
صعار	120	النخيلة	260
الصيادة	250	الدردارة	60
البرجيات	150	الفاجرة	50
جليبينة الكبيرة	100	البالوع	50
بلسم الحمة	190		

الآبار:

بلـــغ المنتوج الإجمالي لأبار المياه في هضبة الجولان حوالي 12.5 ملـــيون متر مكعب، توزع على ثلاث شبكات في المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى الجنوبية.

نهـــر اليرموك: يحتل نهر اليرموك أهمية بارزة في هضبة الجولان والمناطق الأخرى، وقد زاد من أهمية هذا النهر غزارة مياهه التي تبلغ

7 متر مكعب/ثا، بعد أن يرفده عدد من المجاري والسيول الصغيرة من الأردن وسورية. ويزيد تصريف نهر اليرموك خلال فصل الشتاء عن 100م/ثـــا أي ما يقارب 500 مليون متر مكعب سنوياً. حيث يصب جـــنوب بحيرة طبريا، فيرفد نهر الأردن بنحو 480 مليون متر مكعب سنوياً، ويشكل 38 % من مياه النهر.

نهـــر بانـــياس: وهـــو ينبع من هضبة الجولان عند منحدراتها الشمالية الغربية، ويسير بطول 1 كلم فقط، وتبلغ غزارته نحو 2.7 م 3/ثـــا ثم يصب في نهر الأردن ويشكل رافداً من روافده القادمة من الجولان السورية ويغذيه بحوالي 157 مليون م3 من المياه.

وادي الرقاد: وهو وادي سيلي منخفض قليل العمق بين خان أرنـــبة والعفانية وجباتا الخشب ومسعدة وبقعاتا في الجولان. تزداد غـــزارة مـــياهه في فصل الشتاء، حيث يصرف مياه الأمطار والثلوج الذائبة من جبل حرمون باتجاه الجنوب.

وإلى جانب الأنهار والأودية، يوجد في هضبة الجولان عدد من الأنهار الصغيرة والسيول التي تجف في فصل الصيف، وتشكل روافد لأنهار اليرموك وبانياس ووادي الرقاد. وأهم هذه السيول الصغيرة هي البحيراني، الجناني، الأعوج.

نهـــر الأردن: ويعتـــبره البعض نهراً جولانياً، خاصة إن روافده الحـــصباني والـــوزاني وبانياس والدان، كلها تنبع من جبل حرمون وســـفوح هضبة الجولان وتسير محاذيه للجهة الغربية للهضبة وتلتقي هذه الروافد مع نهر اليرموك

بحـــيرة طـــبريا: وهي محطة مائية كبيرة وهامة من محطات نهر الأردن، تـــبلغ مـــساحتها حوالي 165 كم2، أكبر طول لها فهو 23 كلم، أما تدرج انخفاض مستوى سطح مياهها فتراوح ما بين 209م

و214م دون مـــستوى ســـطح البحر المتوسط وذلك تبعاً لكميات الأمطار.

بحـــيرة مسعدة: تقع بحيرة مسعدة إلى الجانب الشرقي من قرية مسعدة في شمال الجولان، وهي بحيرة متشكلة في فوهة بركان خامد، وتـــبلغ مـــساحتها حـــوالي 1 كم مربع، وقامت سلطات الاحتلال باستخدامها كخزان كبير للمياه، حيث حولت إليها مياه نهر "صعار" المجـــاور، ومـــياه سيل أبو سعيد في فصل الشتاء، وأقامت في جانبها الجنوبـــــي محطـــة ضخ تغذي شبكة من الأنابيب توزع المياه على المستوطنات شمال الجولان، وتم البدء باستغلال البحيرة في خريف عام 1968 نفـــذت المشروع شركة المياه الإسرائيلية ميكوروت، بإشراف دائـــرة الإســـكان في - الوكالة اليهودية - وصودرت لصالح هذه الشركة مساحة 1100 دونم هي البحيرة وما حولها وبذلك استطاعت ســـلطات الاحتلال ضخ مليون ونصف متر مكعب من المياه سنوياً، يتم نقلها إلى المستوطنات وإسرائيل[5].

مشاريع النهب المائي:

ومـــع بدايـــة الاحـــتلال أخذت إسرائيل تزرع المستوطنات، وأخـــذت تقـــيم المـــشاريع المائية لهذه المستوطنات، وازدادت تلك المـــشاريع بعـــد قوانين الضم رسمياً بتاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 1981، ونتـــيجة لهذا القرار اعتبرت الأراضي السورية المحتلة ومياهها ملكـــاً للكيان الصهيوني، علماً أن مجلس الأمن الدولي أصدر العديد من القرارات، من أهمها القرار 242 والداعي إلى انسحاب الاحتلال إلى مـــا قبل 1967، وأصدر مجلس الأمن قراراً هاماً رقمه 446 تاريخ 22 مارس/آذار 1974 بسبب الممارسات: الإسرائيلية في إقامة المستوطنات،

إذ شكّل لجنة لتنفيذ هذا القرار ولدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية منذ عام 1967، وقد جاء في تقرير اللجنة "بما الماء سلعة شحيحة وثمينة في المنطقة، فإن السيطرة عليه وتوزيعه، تعني السيطرة على أهم وسائل البقاء، في المنطقة لذلك يبدو أن إسرائيل تستعمل الماء ليس فقط كسلاح اقتصادي، بل كسلاح سياسي أيضاً لدعم سياستها الاستيطانية، ولهذا فإن اقتصاد وزراعة السكان العرب قد تتأثر تأثراً ضاراً بسبب استغلال سلطات الاحتلال للموارد المائية".

وبعد قرار الضم بدأت إسرائيل، أصدرت قراراً بمنع أي مواطن من الحفر أعمق من 3 أمتار. وهكذا قضي نهائياً على إمكانية حفر المواطنين السوريين للآبار واستثمار مياههم الجوفية. واستأثرت شركتا المياه الإسرائيلية (تاهل – وميكوروت) باستغلال المياه الجوفية والسطحية بكل أشكالها في الجولان[6].

بناء السدود وحفر الآبار العميقة

بسبب طبيعة إسرائيل العدوانية، والتي تعتبر نفسها فوق القوانين الدولية، بدأت بإقامة السدود، وضخ المياه إلى مستوطناتها ضمن خطه مدروسة، لنهب المياه السورية، إذ أقامت سد تخزيني أقيم مكان قرية المنصورة (شمال القنيطرة ب3كم) لضخها إلى مستعمرتي (ميرام، وهاغولان)، وهو بسعة 285 ألف م3 من الماء، بالإضافة إلى سدود تخزينية عديدة أخرى، أكبرها الموجود قرب قرية عين دوره وسط الجولان، كما قامت في استغلال كل الينابيع، وأهمها ينابيع المياه المعدنية الحارة في الحمة في جنوب الجولان، وهي تستفيد منها كمركز سياحي وعلاجي. وقامت بتنفيذ مشروع ضخم من خلال

حفـــر الآبار العميقة في كافه أنحاء الجولان، وهذه الآبار تستنـــزف المخـــزون المائي الجوفي وتؤثر على الينابيع. من أهمها البئر الذي حفر بجانب نبع (المشيرفه) في الجزء الجنوبـــي من مرج اليعفوري، والذي أثر بدوره على النبع فشحت مياه.

مـــنذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ارتفعت وتيرة العمل في المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان. في محاولة لخلق أمر واقع يـــصعب معـــه على أي حكومة إسرائيلية إعادة الجولان إلى سورية، فالجمعيات الداعية إلى الاستيطان تكثف مشاريعها وتعرض المغريات علـــى ســـكان المركـــز والجـــنوب لجهة قروض الإسكان وخفض الضرائب، وأسعار البيوت الزهيدة والمنح لطلاب الجامعات... قائمة طـــويلة من المغريات تشملها الإعلانات التي تروّج لها هذه الجمعيات لتسويق مشاريع الاستيطان التي تتم بلورتها وتنفيذها بمشاركة مختلف المؤسسات والوزارات وتهدف إلى السيطرة على أوسع مساحة ممكنة من الجولان.

فالـــسيطرة علـــى المـــياه السورية من أهم أهداف الاستيطان الإســـرائيلي في الجـــولان، وقـــد أنجز أخيراً واحد من أكبر مشاريع الـــسيطرة علـــى المـــياه السورية وأخطرها ويطلق عليه اسم (مجمع القنيطـــرة) علـــى قطعة أرض محتلة مساحتها مائتا دونم تابعة لمدينة القنيطرة السورية المحررة.

وفي إعلانهـــا عن المشروع ادعت إسرائيل أنها تسعى من خلاله إلى تجمـــيع مـــياه الأمطـــار لتحويلها إلى الأراضي الزراعية التابعة للمـــستوطنات في ظـــل أزمـــة المياه في المنطقة. لكن ما تسرب من تفاصـــيل سرية يشير إلى أن الهدف الحقيقي من المشروع هو تحويل ســـيول مـــياه الأمطار عن الأراضي السورية وتوجيهها إلى الأراضي

الإســـرائيلية الأمر الذي يراه سكان الجولان بالغ الخطورة ويحمل في طـــياته أهـــدافا إستراتيجية تتمثل في محاولة السيطرة حتى على مياه الأمطـــار لتتحول مستقبلاً إلى ورقة مساومة قوية في أي مفاوضات مستقبلية.

المـــشروع أقرته سلطة المياه الإسرائيلية ونفذته شركة (مي غولان) ويحظى بحراسة الأمم المتحدة ورعايتها، إذ تتواجد وحدة بولندية تراقب العمل على مدار الساعة. ويهدف المشروع إلى مضاعفة كمية المياه التي تحـــصل علـــيها الأراضـــي الزراعية التابعة للمستوطنات بحيث تسيطر إســـرائيل من خلاله على أربعة ملايين متر مكعب من المياه سنوياً كانت تصل حتى تنفيذ المشروع إلى الأراضي السورية.

ومع إنجاز هذا المشروع يصل عدد مجمعات المياه في الجولان إلى 18 مجمعاً خاضعة لسيطرة شركة المياه الإسرائيلية المعروفة بميكوروت وشركة (ميه غولان) إضافة إلى عدد من السدود منها سد تخزيني أقيم قـــرب قرية المنصورة شمال مدينة القنيطرة وهو بسعة 285 ألف متر مكعب وسد قرب قرية عين دورة المدمرة وسط الجولان، واستغلال كل الينابيع وأهمها ينابيع المياه المعدنية الحارة في الحمة جنوب الجولان وتـــستغل كمركز علاجي وسياحي، وحفر آبار عميقة في كل أنحاء الجولان ما يستنـــزف المخزون الجوفي ويؤثر في الينابيع.

المبحث الثالث – المياه اللبنانية

الأطمـــاع الإسرائيلية في المياه اللبنانية قديمة جدا، وقد عمدت الحكـــومة الإسرائيلية إلى تنفيذ مشاريعها للسيطرة على المياه اللبنانية مـــن خـــلال تعطيل أي مشروع لبناني يرمي إلى الاستفادة من هذه المياه، أو من خلال الاستيلاء بالتقسيط عليها.

فبعد اجتياح إسرائيل الجنوب اللبناني في العام 1978، واحتلالها مناطق واسعة في شمال الحدود الفلسطينية – اللبنانية أطلق عليها فيما بعـــد اسم (الشريط الحدودي)، قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ عدد من المشاريع المائية لتسهيل سرقة مياه الجنوب باتجاه شمال فلسطين.

وفي العـــام 1980، شـــقت هـــذه السلطات شبكة من الطرق المـــتطورة ربطـــت مـــزرعة الوزاني والميسات بأراضي المستعمرات الإسرائيلية. وقامت في العام 1986، بشق طريق على الضفة الجنوبية لنهر الوزاني وسيجتها بالأسلاك الشائكة، وبدأت بمد أقنية من الوزاني باتجـــاه الأراضي المحتلة، ووضعت تجهيزات لمشاريع ري حديثة عند مـــزرعة الوزاني اللبنانية وقرية الغجر السورية المحتلة المجاورة لها لكي تـــتمكن من سحب المياه السطحية والجوفية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وخـــلال العام 1983، وضعت يدها على قساطل (مصلحة مياه جـــبل عامـــل)، والمنطقة من خزانات (الطيبة) التي تتغذى بالمياه من محطـــة (الطيـــبة) علـــى نهر الليطاني (طاقتها نحو 8000 م3 يومياً). وحـــولت اتجـــاه هـــذه القـــساطل، بعد تدمير مضخات وخزانات برعشيت، نحو خزان أنشأته جنوب كازينو حيرام في عين ابل، ومنه مـــدت أنابيب إلى محطة الضخ الرئيسية التابعة لمستعمرة (شتولا) التي بنـــتها فوق تلة الراهب في أوائل السبعينات، والتي تؤمن مياه الشفة والري لهذه المستعمرة.

ولـــتمويه عملـــية سرقة المياه، عمدت شركة المياه الإسرائيلية (مـــيكوروت) إلى مـــد قساطل من محطة شتولا، عبر وادي سعسع، وربطـــاً بشبكة مياه بلدتي عين ابل ورميش اللبنانيتين بواسطة محطة للـــضخ تقع على منحدر جبلي شمالي رميش. ومن هناك مدت شبكة

أنابـــيب إلى محطـــة أخرى في منطقة (كورة) حيث ربطتها بشبكة (مصلحة مياه جبل عامل) التي تصب في خزان بلدة عيتا الشعب.

وهكـــذا تكون سلطات الاحتلال قد ربطت شبكة مياه (14) قــرية لبنانـــية في قـــضائي بنت جبيل وصور بشبكة مياه مستعمرة (شـــتولا)، وأصـــبح علـــى كل مشترك لبناني بهذه الشبكة أن يدفع رسوماً شهرية تصب في خزينة شركة المياه الإسرائيلية.

أما مياه شبعا، فتؤمن ألف متر مكعب يومياً، بواسطة الجاذبية، لقرى قضاء حاصبيا، في حين تتغذى بقية قرى قضاء مرجعيون بالمياه من بئرين ارتوازيين قرب الدردارة ونبع الحمام.

ويسبب الأعطال وسحب إسرائيل المياه الجوفية من منطقة الآبار، حُـــرمت ثمـــاني قـــرى من مياه الشفة وأقدمت إسرائيل على مد شبكة قساطل قياس 6 إنش لسحب مياه نبع الجوز في شبعا إلى حاصبيا، وهو مـــا أثار ردة فعل سلبية لدى الأهالي، لأن ذلك يؤدي إلى شح المياه التي تغذي شبعا ومحيطها، مع العلم أن هذه المياه لا تكفي المنطقة أصلاً[7].

وفي العـــام 1990، ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن خبراء إســـرائيليين يـــرافقهم ضباط إسرائيليون قاموا في 27 يونيو/حزيران 1990 بأخـــذ عيـــنات مـــن مياه نبع الجوز، قرب بلدة شبعا، ونبع الحاصباني في القطاع الشرقي لتحليلها بعد اكتشاف تلوث خطير في مياه الشفة في منطقة تل أبيب[8].

وبعد ذلك بعام، ذكر قادمون من الشريط الحدودي المحتل، أن قرى مرجعيون التي تتغذى بالمياه من المضخة القريبة من مفترق الخيام تعرضـــت للعطش بعد أن قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بسحب المـــياه إلى مـــستعمرة المطلة التي تبعد حوالي خمسة كيلومترات عن المضخة جنوباً، بواسطة قساطل تم تركيبها في مراحل سابقة[9].

وفي العام 1994، حفرت إسرائيل في منطقة نقار شبعا بئراً ارتوازياً تقع على مسافة (700) متر داخل الأراضي اللبنانية، وعلى مسافة (2.5) كلـــم من مواقع القوة النروجية العاملة في نطاق قوات الطوارئ الدولية. وتخـــوف أهالي المنطقة من أن تكون عملية الحفر هذه مقدمة لحفر آبار أخرى والاستيلاء على مخزون المياه الجوفية في السلسلة الغربية لمرتفعات جبل الشيخ التي تحوي كميات هائلة من المياه[10].

كـــذلك وفي عـــام 1994م، أيضاً وفي مؤتمر الرباط الاقتصادي لـــدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدمت إسرائيل مشاريع تظهر خططها الزراعية المعتمدة على مياه نهر الليطاني، وهي ذات المشاريع التي قدمت في مؤتمر عمان عام 1995م[11].

وبعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، بدأ لبنان بتنفـــيذ مـــشروعات مائـــية على نهر الوزاني بهدف إمداد القرى في جنوب شرق لبنان في منطقة حاصبيا بالمياه، في حينه صعدت إسرائيل من تهديداتها ضد لبنان ملوحة باستخدام القوة العسكرية إذا لم يوقف بناء هذه المشروعات.

الجهات المعنية اليوم، تقدر كمية المياه اللبنانية التي تستولي عليها «إسرائيل» سنوياً رغم انسحابها من جنوب لبنان بحوالي (250-350) ملـــيون م^3 مـــن المياه.علما بان د. طارق المجذوب (باحث لبناني متخصص بالشؤون المائية) يتجاوز هذا التقدير في الدراسة التي أعدها لـــوزارة الإعـــلام، تحـــت عنوان "أطماع إسرائيل في المياه اللبنانية ملاحظات حول روافد الأردن والقانون الدولي 2001"، إذ يؤكد أن الدراسات الهيدرولوجية للأحواض المائية الرئيسية والفرعية في جنوب لبـــنان والمتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالخزانات الجوفية داخل إسرائيل تتمثل بـــ :

- قطـاع الـناقورة عيتـرون شقرا دير سريان. معدل الانسياب الوسطي 69.3 مليون م3 سنويا.
- قطـاع ديـر ميماس فالق اليمونة الجنوبـي مرجعيون، معدل انسياب وسطي 12.1 مليون م3 سنويا.
- قطاع حوض الحاصباني الوزاني، انسياب وسطي 55.5 مليون م^3 سنويا.
- قطـاع سطح حرمون الشرقي نبع سريد شبعا، معدل انسياب وسطي 58م^3 سنويا.
- نطلاقـا مما يقوله المجذوب يصبح الرقم الإجمالي بين مياه سطحية ومـياه جوفـية منسابة ليس 305م^3 سنويا، بل 429 مليون م^3 سنويا[12].

وتـستغل إسـرائيل حالـياً، وبصورة كاملة، مياه الحاصباني والـوزاني، وبمعدل يتجاوز في معظم الأحيان مقدار (145) مليون م^3 سنوياً[13].

المبحث الرابع – أطماع في نهر النيل

المحلـل الـسياسي الأميركي مايكل كيلو، كشف عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء بالكنيست الإسرائيلي ووزراء إثيوبيين، تناولت بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، وقال: "إن الأجـندة الإسـرائيلية تقوم على إقناع الوزراء الإثيوبيين باستكمال المـشاريع المـشتركة التي كانت قد توقف العمل بها"، وأشار إلى أن هـذه المشروعات تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه، وتوليد الكهرباء، وضبط حركة المياه في اتجاه السودان ومصر، وذلك بهدف إشغال مصر في قضية تمس أمنها قومي وهي قضية المياه. لكن

اللافـــت للنظـــر هو أن كينيا ظلت في الآونة الأخيرة تطالب بإعادة النظـــر في الاتفاقيات الإقليمية التي تحكم قضية توزيع المياه بين الدول المتـــشاطئة لحوض النيل كما أن تهديد الحكومة الأوغندية التي ترتبط هـــي الأخرى بعلاقات رسمية مع إسرائيل، بأنها ستحذو حذو كينيا في حال عدم خضوع مصر لإعادة توزيع المياه، يشير إلى أن إسرائيل تخطـــط لتفكـــيك الـــتجمع الإقليمي الذي يضم دول حوض النيل "العشرة" تحت اسم "دول الأندوجو".

أثيرت في القاهرة أنباء عن تدخلات "أمريكية – إسرائيلية" وراء تأجـــيل قمـــة لدول حوض النيل، وان واشنطن تدخلت لدى بعض دول حـــوض النهر لتأجيلها إلى حين اكتمال المشاورات الأمريكية حـــول الإســـتراتيجية الأمريكية المائية في الشرق الأوسط، وفي هذا الإطـــار جاءت زيارة وفد الكونجرس الأمريكي برئاسة إيدي لدول حوض نهر النيل ومصر، والتقى خلالها مع وزير الري والموارد المائية الدكتور محمود أبوزيد.

كما أن التقرير الاستراتيجي الإفريقي لاحظ: "استمرار إسرائيل في تنمـــية علاقاتها مع غالبية الدول الأفريقية وخاصة في منطقة غرب أفـــريقيا "نـــيجيريا وغينيا الاستوائية بسبب البترول"، وكذلك دول حوض النيل وخاصة أثيوبيا التي بدأت إسرائيل تدفعها إلى استكمال بـــناء عدد من السدود على النيل بمساعدات إسرائيلية،أما في الشمال الأفريقـــي فمـــازال الموقف الإسرائيلي مع بعض الدول يثير الجدل الداخلي سواء بالنسبة للمغرب أو الجزائر أو موريتانيا"[14].

في فبراير/شباط 2004 عادت المناوشات بين دول حوض النيل (عـــشر دول) للظهـــور مـــرة أخرى خاصة بين مصر وتنـــزانيا في أعقـــاب صدور تصريحات لوزير الثروة المائية التنـــزاني قال فيها: إن

بـــلاده ترغب في تزويدها بمياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد بحوالي 170 كيلومتـــرًا، وزاد الوزيـــر التنـــــزاني الأزمة اشتعالاً بقوله: إن الاتفاقـــيات المائية المبرمة في عهد الاستعمار (يقصد اتفاق 1929 بين مـــصر وبريطانيا لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فكتوريا) التي تعطي الحق لمصر أن توافق أو لا توافق على أي مشروع يقترحه أي طرف مـــن أطراف دول حوض النيل للاستفادة من المياه "لا تلزم بلاده"! وإنهـــا لن تلتزم بهذا الاتفاق وستمضي قدمًا في إنشاء مشاريعها دون استـــشارة مـــصر، مشيرًا إلى أن المشروع سيبدأ مارس/آذار 2004 لينتهي العمل فيه عام 2005.

بعـــد اللقـــاء الـــوزاري لدول حوض النيل العشر في العاصمة كينـــشاسا بالأسبوع الأخير من مايو/أيار 2009، قيل إن دول المنبع تـــرفض الاستمرار بقبول اتفاقية 1929 التي وضعتها بريطانيا وتعطي مـــصر حق النقض لأي مشروعات أو سدود من شأنها التقليل على حصتها السنوية، وتطالب بإطلاق يدها بإقامة ما يناسبها من مشاريع مائـــية وتنموية حتى وإن تسببت بضرر على حقوق وحصص دولتي المصب وهما السودان ومصر.

بعـــض المختـــصين في الـــشؤون المائـــية توقفوا أمام عدد من الإشـــكاليات التي ترافقت مع لقاء كينشاسا وما سبقه من مواقف، فالملاحظة الأولى التي أبداها الخبير المصري د. محمد صفوت قابل أن المطالبات بإعادة توزيع المياه تأتي في غالبية دول الحوض، ولذلك كان الـــشرط الـــثالث الذي تمسكت به مصر أن تتخذ القرارات وتعديل الاتفاقيات والملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية حتى لا يتم عزل مصر الـــتي يـــساندها السودان فقط ويحصل الانشقاق بين مجموعة دول الحوض العشر.

يعتـــبر نهر النيل لمصر شريان حياة لأهمية مياهه في القطاع الزراعي وتقدر المصادر المصرية عدد الذين يعيشون على الزراعة بـــ (51) مليون مصري. ومصر سوف تعاني من عجز مائي يبلغ (14) مليار م^3 بدايـــة القـــران الحالي، ولأنها تخطط لاستصلاح (2.8) مليون فـــدان.. فهي ستحتاج إلى (17) مليار م^3 إضافي(90) مع افتراض بقـــاء أمـــور مياه النيل على حالها، ولكن، هل ستبقى فعلاً على حالها؟

إذا مـــا جـــرى فعـــلاً تنفيذ المشاريع المائية الإثيوبية والإفريقية الأخرى فلا يمكن لأحد أن يقدر حجم الخسائر التي ستلحق بالاقتصاد المصري؟

أثـــناء زيارته الشهيرة للقدس في سبتمبر/أيلول 1979م، أعلن الرئيس المصري الرَّاحل محمد أنور السادات اعتزامه مد مياه النيل، التي ستروي سيناء إلى صحراء النقب، في إطار اتفاق عام للسلام بين إسرائيل والبلدان العربية، ومعلوم أن الرئيس السادات كان قد اســـتخدم فكـــرة مشروع "ترعة السلام" كورقة تفاوُضِيَّة لحثّ إسـرائيلَ علـــى احترام حقوق العرب. وفي عهد الرئيس حسني مبارك، تجدَّدت الخطة الرئيسة لمشروع ترعة السلام في إطار منظور وطـــني خـــالص لتنمـــية متكاملة تربط بين غرب قناة السويس والساحل الشمالي في شرقها، وتقوم بري 600 ألف فدان في سيناء علـــى مرحلتين، تم بالفعل الانتهاء من المرحلة الأولى منها في نهاية العام 1997م[15]، دون أيِّ إشارة إلى اشتراك إسرائيل في أي حصة منَ المياه المصريَة، ونعتقد يقيناً أنَّ حصول إسرائيل على أدنى حصة من مياه النيل سوف يبقى كما بدأ، مجرد حلم إسرائيلي مستحيل أن يتحقَقَ تحت أي ظرف.

المبحث الخامس - الأطماع الإسرائيلية في مياه الفرات

اعتــراف الأتــراك بالتفاوض المبدئي مع إسرائيل على إمدادها بالمــياه بعد مضي نحو شهرين على إعلان جريدة (دافار) الإسرائيلية، عن تفاصيل المفاوضات التي تم التباحث خلالها على قيام تركيا بإمداد إسرائيل بما يتراوح بين 250-400 مليون متر مكعب من المياه سنوياً ولمــدة عشرين عاماً، بسعر يتراوح بين 20 و22 سنتاً للمتر المكعب شــاملة تكالــيف النقل، وهو سعر يناهز نصف تكاليف تحلية المتر المكعب من ماء البحر[16].

وسيورد الماء من تركيا إلى إسرائيل حسب التخطيط الإسرائيلي، عــن طريق بالونات ضخمة خاصة، سعة كل منها تتراوح بين 800 ألــف وملــيون م3، وهي مصنوعة من البلاستيك، حسب تصميم إحــدى الــشركات الكــندية، ويتم جرها في البحر بواسطة سفن إســرائيلية من تركيا إلى المنطقة الساحلية في فلسطين المحتلة، ويتطلب هــذا إنشاء أرصفة خاصة في تركيا وفي إسرائيل لتحميل وتفريغ المياه، وهو ما ستقوم به شركة (تاهال) الإسرائيلية[17]. وتتلخص الفكرة في قيام السفن الإسرائيلية العملاقة بنقل المياه من تركيا من مــصب نهــر (يانا فيجان) في الجزء الجنوبــي الأوسط من البحر المتوســط، غير أن هذه الفكرة فشلت بسبب إصرار إسرائيل على أن يكون سعر المتر المكعب 1.5 دولار. وهذا ما رفضته تركيا في عام 1995م.

بعــد ذلك اقترح الجانبان أفكارا أخرى منها أن تنقل المياه إلى الدولــة الــيهودية عن طريق أكياس (الميدوسا) وهي أكياس عملاقة يحمل الكيس الواحد منها مليون متر مكعب تصل إلى غزة ومنها إلى إسرائيل. ويومها قدر الخبراء أن سعر المتر المكعب الواحد لن يتجاوز

25 سنتاً. وكانت المياه هي أحد أسباب التقارب الإسرائيلي التركي الذي ظهرت بوادره في النصف الثاني من عام 1997م[18]

وكـــان مصدر إسرائيلي قد صرح قائلاً: "إن إسرائيل تنظر إلى مـــشروع الـــ (GAP)، (الغاب مجموعة مشاريع تهدف إلى إنشاء 20 ســـدا تركيا على نهر الفرات) باهتمام زائد وهي مستعدة للمساهمة وتقـــديم الخبرات والتكنولوجيا الإسرائيلية في مجال تطوير الزراعة في هذا المشروع[19].

حـــوض الفرات، ما زالت دوله تعمل دون التوصل إلى اتفاق ثلاثي نهائي تحدد فيه حصص المياه وهي تركيا وسوريا والعراق، رغم دخـــولها في مفاوضات ثنائية. ثلاثية منذ الستينات.. وفي هذه الفترة أنـــشأت سوريا عددا من السدود وكذلك فعلت تركيا التي رفعت منـــسوب الأزمة إلى حد القطع مع تدشين سد أتاتورك والبدء بملء خـــزانه عام 1990، وكانت أصعب مرحلة هذه بما سببته من أضرار ومخـــاوف حقيقـــية لكـــل من سوريا والعراق، قبل أن تتعهد تركيا «كإجراء مرحلي» بتهدئة هواجس الجارين المحقة.

كمـــا أن إحـــياء مشروع (أنابيب السلام) وإخراجه إلى حيز الواقـــع الفعلي، مسألة يعمل من أجلها أكثر من طرف، وبالتحديد، تـــركيا وإســـرائيل، حـــيث يمكنهما المشروع من ربط الأمن المائي والغذائي العربـــي بأمن ومصالح هذه الدول.

ففي الوقت الذي صرح فيه أوزال إلى الصحف القطرية قائلاً: "إن تركيا ليست لديها أية نية لبيع المياه إلى إسرائيل، وإذا كان لديها أيـــة مـــياه للبـــيع، فإنها ستعرضها على البلدان العربية عبر مشروع "أنابـــيب السلام"... في هذا الوقت وجدنا سفير تركيا في الكويت، جونيز أوزنال، يصرح إلى الصحف الكويتية في 1990/2/23، قائلاً:

"إن بـــلاده ستطرح قريباً وبشكل رسمي مشروع استجرار مياه عذبة من تركيا إلى عدة دول عربية، وذلك بعد الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية وتوقع أن توافق غالبية الدول العربية من المشروع"[20].

إذا المشاريع كثيرة، والأخطار كبيرة، تتهدد حاضر ومستقبل هذه الأمـــة، ويجب العمل لتفويت الفرصة على العدو الصهيوني المستفيد الأكبر من كل التطورات الإقليمية والدولية.

مصادر الفصل الخامس

1. نعـــيم محمد قداح، "الجولان شرفة جغرافية ومخزن مائي"، اللواء 2006/6/29، 28.
2. جــورج المصري: "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية"، مركز الدراسات العربــي - الأوروبــي، 1996، 34.
3. قداح، "الجولان شرفة جغرافية ومخزن مائي"، 31.
4. محمود زنبوعة: "الأمن المائي في الوطن العربــي" (المؤتمر السنوي الثالث "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين")، 24 - 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1998 أسيوط)، مصدر سابق، 55-61
5. زنبوعة: "الأمن المائي في الوطن العربــي" 63.
6. الحياة، 2006/6/12، الثورة 2006/7/5.
7. رجـــب ســـعد الـــسيد، إسرائيل تعيش أزمة مياه، مجلة أمواج أسكندريه، http://www.amwague.net، والسفير، 2001/1/15.
8. السفير، 2005/5/25، السفير 1990/6/28.
9. د. عـــبد الأمـــير دكروب، المياه والصراعات حولها في دول المـــشرق العربـــــي، مجلـــة الجـــيش والـــدفاع الـــوطني، http:/www.lebermy.gov.Ib، والحياة 1991/9/6.
10. السفير، 2003/9/15.
11. السفير، 2005/5/25.
12. السفير، 2003/9/15.
13. السفير، 2003/9/15.
14. محمـــد عويـــضة، "تحركات أمريكية إسرائيلية وراء تأجيل قمة حـــوض النـــيل" 14 ينايـــر/كانـــون الثاني 2008، شبكة محيط www.moheet.com/.

15. أحمـــد الغـــريب، "هل تشتعل تل أبيب.. حروب مياه بين دول حوض النيل"، 2009/3/23، شبكة محيط /www.moheet.com.
16. موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت 2001.
17. مجلة الكاتب المقدسية، 1991/4/21.
18. طارق حسن السقا، "المياه وزوال الدولة اليهودية"، موقع إسلام أون لاين. www.Islameonlaine.ne.
19. دافار، 1991/3/16.
20. القبس، 1990/2/23.

التسوية السياسية... وسراب الحلول

المبحث الأول – مشكل المياه ومشاريع التسوية السياسية

اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك وغيره من الساسة الإسرائيليين بأن موضوع المياه سيكون من أصعب الموضوعات على جميع مسارات التفاوض ولذلك أطلق باراك وحتى شارون التصريحات بأن الاحتفاظ بالمياه ومصادرها "مع إمكان تقسيمها" يعد أحد الخطوط الحمراء في أية مفاوضات. وقد سعى فور توليه السلطة لزيارة واشنطن والتوقيع على اتفاق شراكة إستراتيجية أهم ما فيه – غير ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على العرب – التأكيد على التزام واشنطن بتوفير المياه لإسرائيل.

وقد أثار هذا النص التساؤلات حول نوع مصدر المياه التي ستمد بها واشنطن إسرائيل، وطرحت في هذا الصدد ثلاثة مصادر مهمة، أولها المصادر المائية العربية ذاتها وخصوصاً حصة سورية من نهر دجلة، ومياه مصر "من نهر النيل".

وثانيها مياه تركيا التي عرضت بالفعل إحياء مشروع قديم من الخمسينيات لمد إسرائيل بالمياه عبر أنابيب تحت البحر.

وثالثها: مشروع ضخم لبناء محطات تحلية لمياه البحر المتوسط، بمساعدات مالية أوروبية وأمريكية غرضه تحلية 900 مليون متر مكعب من مياه البحر سنوياً بشكل يوفر لها 15% من احتياجاتها المائية الحالية ويضمن عدم نقص المياه لديها في حالة التنازل عن

بعضها للسوريين أو الفلسطينيين في مفاوضات التسوية النهائية، وهو مشروع سبق أن أعدته جامعة بن جوريون وقدمته للبنك الدولي في عام 1995، ثم أعاد باراك طرحه بقوة مع الأمريكان، وحصل على تعهد استراتيجي منهم بمد إسرائيل بالمياه من أي من المصادر الثلاثة السابقة أو كلها معاً، ولو نفذ مشروع تحلية المياه وحده فسوف يوفر فائض يغطي حاجة الدولة العبرية – حسب الدراسة – إلى عام 2040 على الأقل.

ومع ذلك لن يعول الإسرائيليون على هذا المشروع الذي لن يؤتي عائده إلا بعد عشرين عاماً بشكل كامل ويصرون على الاستيلاء على مصادر المياه العربية، وحتى لو وقعوا اتفاقاً مع أي دولة عربية، فسوف يخرقونه إذا أحسوا بخطر مائي يهددهم كالجفاف الحالي، وهذا هو ما فعلوه مع الأردن ثم عادوا للالتزام بالاتفاق بعدما تحسن الوضع المائي نسبياً.

بحلول عام 1991، وبعد حرب الخليج الثانية وإطلاق مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي تعالت أصوات تطالب بضرورة الانتقال من فكرة الصراع والمواجهات العسكرية لحل الخلافات المائية إلى التعاون المشترك حيالها. ففترة الجفاف والقحط الطويل في الثمانينيات، ولدت لدى أصحاب القرار السياسي، شعورا بالحاجة الملحة للتعامل مع الأزمة، حيث لم يعد بالإمكان إدارة الظهر لهذه المشكلة.

كما أدى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، إلى جانب حرب الخليج الأولى(90–91)، إلى إعادة صياغة التحالفات السياسية في الشرق الأوسط، التي مكنت من الشروع في محادثات مباشرة للتسوية السياسية بين العرب والإسرائيليين في مدريد في 30

أكتوبـــر/تشرين الأول عام 1991. في هذه المحادثات أصرت إسرائيل علـــى مفاوضات متعددة تتعلق بخمسة موضوعات اعتبرت "إقليمية" وتشمل الموارد المائية والبيئة والتنمية الاقتصادية، والتسلح واللاجئين.

دفـــع هـــذا الـــتغير المدعوم من الولايات المتحدة بمعظم الدول العربية إلى إعادة تقييم سلوكها تجاه إسرائيل، التي استغلت من جهتها هـــذه الفرصة لعرض سلسلة من مفاوضات السلام الثنائية مع جيرانها العـــرب، ومحادثـــات متعددة مع باقي البلدان العربية لبناء "الشرق الأوسط الجديد".

كانت المياه من بين النقاط الأكثر أهمية في تلك المحادثات الثنائية والمتعددة. مثلا، تضمنت اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن، الموقعة في 26 أكتوبـــر/تشرين الأول 1994، خمسة ملاحق، اثنين من تلك الملاحـــق تـــتعلق بالمـــياه والمسائل البيئية. أما المحادثات بين إسرائيل وسورية فكانت بطيئة، وذلك بسبب أهمية الموارد المائية في مرتفعات الجـــولان لكلا الطرفين. ويعتبر قادة إسرائيل الإبقاء على هذه المنطقة الغنية بالمياه مسألة أمنية. ودفعت هذه المسألة برئيس الوزراء رابين إلى القـــول "إن اتفاقية سلام مع سورية تتضمن الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان يجب أن تخضع للاستفتاء الوطني قبل توقيعها"[1].

وفي المحادثـــات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين كانت مسألة المـــياه موضوعا شائكا. ولأن الموارد المائية في الأراضي المحتلة قد تم اســـتخدامها بطـــريقة تجاوزت كل الحدود لوقت طويل فإن معظم المحللـــين السياسيين يعتقدون "أن المياه سوف تحدد مستقبل الأراضي المحـــتلة وعلـــى أساس ذلك سيتحدد السلام والأمن". وفي الاتفاق النهائـــي، ســـيكون على إسرائيل أن تتخلى عن الضفة الغربية والتي تقـــدم حـــوالي 25 % من المياه العذبة لها وتتخلى عن السيطرة على

المنطقة الجنوبية من الجزء الجنوبـي لنهر الأردن. لكن من غير المحتمل أن توافق إسرائيل على هذا الأمر. لأن مفهوم "الحدود الطرية"، الذي أطلقـة وزيـر الخارجية الإسرائيلي، يشير إلى أن القادة الإسرائيليين ليسوا جاهزين لإعادة الموارد المائية في الضفة الغربية. بدلا عن ذلك، فـإنهم يرون "الحدود الطرية" على أنها "الطريقة الوحيدة لحل مشكلة توزيـع المـياه بشكل مناسب، والطريقة الأكثر فعالية لتنمية الزراعة والـصناعة التي يمكنها أن تنافس بنجاح في الأسواق العالمية"[2]. ليس هـناك شـك بأن مثل هذه التنمية تعتمد على إمكانية الوصول إلى المـوارد المائية. وقد لعب التعاون الاقتصادي الموسع بين الإسرائيليين والـسلطة الفلسطينية دورا هاما في إعلان المبادئ المشترك، الموقع في 13 سبتمبر/أيلول 1993.

بعـد مدريد، وإطلاق المحادثات المتعددة الأطراف في موسكو في ديـسمبر/كانون الأول عام 1992 عقد العديد من المؤتمرات والدراسات حلقـات الـبحث التي تتعلق بسياسات المنطقة. وبعيدا عن الخطابات الـسياسة مـن كـل الأطراف، فان كثير من الكتاب والمحللين طالبوا بـ "التعاون متعدد الأطراف" باعتباره يشكل الخيار الوحيد للمنطقة لتجـنب أزمة مياه قادمة قد تتحول إلى حرب. وتعبيرا عن هذا التوجه صـرح شيمون بيريز بأن "نقص المياه يثبت الضرورة الموضوعية لتأسيس نظـام إقليمـي". وإلا، "فـإن حوض اليرموك قد يصبح مجددا مصدرا لعداوة خطرة".[3] ويؤكد أنه ومثل جميع الحروب التي خيضت في الواقع السياسي والاستراتيجي في عصرنا، فإن الحروب على المياه لا تقدم حلا لأي شيء. لن تؤدي القذائف إلى فتح الينابيع وسقاية الأراضي العطشى وبعـد أن يهـدأ غـبار الحرب، فإن المشاكل الأصلية سوف تبقى. لا تستطيع أية حرب أن تغير المعطيات الجغرافية[4].

وبينما نقص المياه في ازدياد، لم يذكر بيريز ولا غيره السبب الحقيقي لهذا التأكيد الجديد على التعاون لإيجاد سياسة مائية إقليمية تشجع التعاون بدل المواجهة.

إن التفاؤل لدى البعض في إمكانية تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي سوف يتهاوى إذا ما أخذت المسائل المائية بعين الاعتبار فالأطماع الإسرائيلية بالمياه العربية ستبقى مؤججا للصراع في المستقبل.

المبحث الثاني - أهم المشاريع المائية في هذه المرحلة:

قناة البحرين الأحمر- الميت

في الوقت الذي يفكر فيه الإسرائيليون، في الاستحواذ علي المزيد من مياه نهري اليرموك والأردن، والمياه الجوفية في الضفة الفلسطينية، فإنهم يدفعون الطرفين الأردني والفلسطيني، إلى الاعتماد علي تحلية مياه البحر التي تعتمد - بدورها - علي الخبرة والتقنيات الإسرائيلية. العجيب في الأمر، هو دوران عجلة المشروعات الإستراتيجية، في الوقت الذي تتعطل فيه عجلة التسويات السياسية. وأكثر ما يبعث على الاستغراب، هو الاهتمام بتنفيذ مشروع قناة البحرين في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المنطقة بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص حيث تداعيات حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق، وحرب يوليو/تموز في لبنان وحرب غزة، وظهور النوايا الأمريكية لبعث شرق أوسط جديد، والجمود القاتل لعملية التسوية، يلقي بظلاله العميقة على الوضع في المنطقة.

بدأ بحث المشروع جديا بتاريخ 25 يوليو/تموز 1994 بعد توقيع الجانبين الأردني والإسرائيلي اتفاق إنهاء حالة الحرب بينهما، حيث

اتفـــق الطرفان على تشكيل لجنتين إحداها لترسيم الحدود والأخرى لـــبحث قضايا المياه وقد كان من نتائج اجتماعات لجنة قضايا المياه الإعـــلان في نهاية أغسطس/آب من عام 1994 عن التوصل إلى اتفاق لإنـــشاء قناة البحرين كما شملت المادة السادسة من معاهدة السلام المـــوقعة بـــين الجانبين في نهاية تشرين أول عام 1994 ملحقا تنظيميا للعلاقات المائية بين الطرفين. وقد كان من بين تلك الأمور إنشاء قناة البحرين.

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن البنك الدولي والحكومة الإيطالية قد قاما بتمويل دراسة المشروع عام 1997 وهذه الدراسة قدرت كلفة المشروع بحوالي مليار دولار على اعتبار أن طول القناة لا يتعدى 20 كيلومتراً من البحر الأحمر يتم ربطها بأنابيب لنقل المياه للبحر الميت[5].

إلا أن تعثـــر التسوية بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني وتـــولي حكومات يمينية متشددة زمام الحكم في إسرائيل، ومعارضة العديـــد من الدول العربية للمشروع وعلى رأسها مصر التي رأت فيه تهديـــداً لقناة السويس ومحاولة لإيجاد بديل عنها، إضافة إلى التكلفة الكـــبيرة للمشروع والتي تتراوح بين 2.5-5 مليار دولار، وإحجام المستثمرين عن التضحية بأموالهم في منطقة خطرة، كل هذه العوامل أدت إلى عـــدم تنفيذ المشروع طوال حقبة التسعينات ومطلع الألفية الثالثة.

ويتـــضمن المـــشروع الذي سينفذ في الأراضي الأردنية، على مـــرحلتين قناة أنابيب بطول (12) كيلومترا من شاطئ العقبة باتجاه الشمال، بسعة تدفق تصل إلى (60) مترا مكعبا في الثانية، لتصل بعد ذلـــك إلى محطة رفع تضخ المياه بواسطة الأنابيب إلى ارتفاع (126) متـــرا فوق سطح البحر، لتصب في أنابيب أخرى قطرها (4) أمتار

تـــنقل المياه وبطول (180) كلم إلى الشاطئ الجنوبـــي للبحر الميت، وبواسطة الانسياب الطبيعي، ولتصل إلى نقطة ترتفع عن سطح البحر المـــيت بحـــوالي (107) أمتار لتنساب إلى مستوى (400) متر تحت سطح البحر، وبالتالي الاستفادة من فرق المنسوب المقدر بـــ (507) أمتار لتوليد الطاقة الكهربائية[6].

أما المرحلة الثانية فتتضمن بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية للاستفادة من الارتفاع الشاهق لسقوط المياه، ليصار بعدها إلى تحلية هذه المياه.

المبحث الثالث - المكاسب الإسرائيلية من هذا المشروع:

1. يـــشكل المـــشروع خـــرقا قويا لكل آليات مقاطعة التطبيع مع إســـرائيل علـــى المستوى العربـــي ويمثل فجوة كبيرة يمكن من خلالهـــا لإسرائيل العبور بقوة إلى الدول المجاورة، وبخاصة دول الخليج والعراق التي تمثل سوقا كبيرا للمنتجات الإسرائيلية، كما تركز إسرائيل على رؤوس الأموال الخليجية التي يمكن أن تستفيد منها في مشروعات صناعية مشتركة، ويعتبر المشروع دافعا لتنفيذ مـــشروعات إقليمية أخرى تخدم المصالح الإسرائيلية مثل مشروع إحياء أنبوب البترول الذي يربط الموصل بميناء حيفا.

ومـــا يؤكد هذه الرؤية أن المواقف الإسرائيلية من الإصرار على أخذ الموارد المائية في الاعتبار عند طرح أي مشروع للتسوية ينبع من الإدراك التام لدور العنصر المائي في تبرير التوسع الإسرائيلي وتمكـــين إسرائيل من نسج شبكة من العلاقات مع بلدان المنطقة تحقـــق لها ما تصبو إليه من الاندماج في برامج مشتركة مع هذه البلدان وهو ما تراه يعود بالفائدة على مختلف الأصعدة[7].

2. بعـــد أزمـــة الطاقة العالمية على أثر حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 بـــدأت إسرائيل في التفكير جديا في تنويع مصادر الطاقة لـــديها، لخفـــض الاعـــتماد على النفط. ويشكل مشروع قناة البحـــرين فرصـــة ثميـــنة لهـــا في هـــذا الإطار فبجانب الطاقة الهيدروكهربائية التي ستنتج عن الاستفادة من اندفاع المياه لتوليد الكهـــرباء يمكن لإسرائيل استغلال الزيت الحجري الموجود في مـــنطقة الجبال المطلة على البحر الميت الذي تقدر كميته بألفي ملـــيون طن، كوقود بديل عن النفط، وقد فشلت في استخدامه خـــلال الفترة الماضية بسبب الحاجة إلى توليد الطاقة من الزيت الحجـــري لكميات كبيرة من مياه التبريد، وهو ما ستوفره القناة المزمع إنشاؤها، ويفتح المشروع أيضا مجالا واسعا للاستفادة من الطاقـــة الشمـــسية وبخاصة أن منطقة البحر الميت تتمتع بدرجة ســـطوع كـــبيرة وارتفاع في درجات الحرارة، وكذلك الحال بالنـــسبة للطاقة الكهربائية المولدة عبر المفاعلات النووية وبخاصة أن المـــياه التي ستوفرها القناة ستشكل حلا أمثل بالنسبة لمشكلة تبريد المفاعلات النووية الإسرائيلية في منطقة النقب التي يتم الآن تبريدها باستخدام الهواء الأكثر تكلفة.
3. هناك أهمية خاصة للمشروع بالنسبة لإسرائيل من الناحية الأمنية تتمـــثل في خلـــق حواجز مائية أو سكانية تعتبر بمثابة حد أمنيً اســـتراتيجي وعـــسكري يمـــنع تقدم أي قوات عربية أو تنفيذ عمليات عسكرية من الجهة الشرقية ضد الدولة العبرية.

وفي وثيقة إستراتيجية أعدها شيحومي ناحال الذي يعد من أكبر مخططـــي الإستراتيجية الإسرائيلية جرى التشديد على أن النقطة المحـــورية بـــين البحـــرين المـــيت والأحمـــر هي إحدى النقاط

الإستراتيجية المهمة التي يجب أن تظل تحت السيطرة الإسرائيلية، معتبرا أن هذه المنطقة هي خط الدفاع الأول عن كيان إسرائيل[8].

4. يتنبأ بعض المحللين بأن القناة ما هي إلا مرحلة أولى لمشروع صهيوني لا يكتمل إلا بحفر قناة ثانية تصل البحر المتوسط بالميت، لتصبح إسرائيل دولة محورية في العالم تمتلك قناة تهدد قناة السويس. كما أن المشروع يمكن أن يحدث تغيرا خطيرا في البيئة الجغرافية للإقليم، مما يعني استمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية للأبد[9]. وبالفعل فقد أكد أعضاء الوفد الإسرائيلي المشارك في قمة جوهانسبرج (26 أغسطس/آب 4 سبتمبر/أيلول 2002) أن هناك نية لدى الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ القناة التي تربط بين البحر المتوسط والميت.

ويرتبط هذا التصور أيضا برغبة إسرائيل في زيادة نفوذها وسيطرتها في منطقة البحر الأحمر الذي تعتبره ذا أهمية خاصة بالنسبة لأمنها، وهو ما تقوم به بالفعل من خلال التعاون مع بعض الدول الإفريقية مثل إريتريا وإثيوبيا اللتان مكنتا إسرائيل من بناء قواعد عسكرية لها في قلب البحر الأحمر تمكنها رصد حركة السفن وتهديد الملاحة.

لكن ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا أن منسوب خليج العقبة أعلى كثيرا من منسوب البحر الميت الذي يقل أيضا عن منسوب المياه في البحر المتوسط، وبالتالي فإن استخدام البحر الميت كحلقة وصل للملاحة بين البحرين الأحمر والمتوسط يتطلب إنشاء ممرات خاصة لتحريك السفن علي غرار قناة بنما وهي عملية مكلفة تجعل قدرة مثل هذه القناة ذات المرحلتين على منافسة قناة السويس معدومة تقريبا[10].

5. يـــرتبط مشروع قناة البحرين بالأهداف التوسعية الإسرائيلية المتعلقة بتطويـــر وتعمـــير صحراء النقب بتوفير مصادر المياه والكهرباء لها، حيث أنها تشكل نصف مساحة فلسطين، وتقع بالقرب من مصر. وكانـــت قناة البحرين البند الوحيد الذي لم يكتمل في منظومة بن غوريـــون لتأمين منطقة النقب من خلال توطين اليهود فيها حتى لا تكـــون خالية من السكان فيسهل اختراقها خصوصا من الجانب المصري[11].

وســـيؤدي ذلك إلى استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود، وتغيير الطبـــيعة الـــسكانية في النقب بما يشمله ذلك من الاستيلاء على مزيد من أراضي البدو والعرب في المنطقة.

6. توفـــر القناة لإسرائيل مصدر مياه شبه مجاني لتبريد مفاعل ديمونة النووي في صحراء النقب الذي يتم تبريده الآن باستخدام الطرق الهوائـــية المكلفة نسبيا، مما سيقلل من تكلفة إدارة المفاعل، كما ســـيؤدي ذلك إلى تشجيع إسرائيل على تنفيذ المزيد من مشاريع المفـــاعلات النووية الموجود بالفعل مخططات لإنشائها في المنطقة بعد تذليل مشكلة تبريد هذه المفاعلات، وهو ما سينعكس على نمو القدرة النووية الإسرائيلية بشكل كبير وبخاصة في مجال إنتاج الأسلحة النووية.

7. تعزيـــز الاســـتيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكل عام ومـــنطقة الأغوار بشكل خاص والتي تتمتع بأهمية كبيرة من الناحية الأمنية والسياحية والبيئية، لذلك قامت إسرائيل بإنشاء سلـــسلة مـــن المستوطنات تبدأ من الشمال إلى الجنوب على امـــتداد الأغوار، وتشكل خطا دفاعيا أوليا للدولة العبرية من جهة الشرق.

فبعد تنفيذ المشروع وتوابعه ستكون منطقة الأغوار عنصر جذب للعاملين الإسرائيليين في المشروعات التي ستبنى حول القناة لقربها من البحر الميت، إضافة إلى ما يمكن أن ينشأ من منشآت صناعية جديدة داخل هذه المستوطنات. وقد مهدت إسرائيل بالفعل لهذه الخطـوة من خلال إعلان وزارة الداخلية الإسرائيلية عن منطقة صحراء البحر الميت محمية طبيعية، وهذا يعني مصادرة نحو نصف مليون دونم من أراضي الضفة الغربية بحجة أنها محمية طبيعية.

8. خلق صناعات إسرائيلية جديدة كصناعة تحلية المياه وغيرها.. لذا تـتعجل إسـرائيل في تعليم متخصصين وتستعد شركات كبيرة لإنجـاز تلك الخطوة من خلال مشروع تحلية المياه في عسقلان علـى الرغم من أن إسرائيل ليس لها تاريخ يذكر في هذا المجال، ولكنها تستعد له حيث تنوي ضخ 2 مليار متر مكعب من البحر الأحمر سنويا (من مياه خليج العقبة) إلى البحر الميت وتحلية المياه الناتجة مع توزيع ثلثيها في الأردن وثلثها للضفة الغربية والقدس، والمـثير أن سعر المتر المكعب الذي سيباع للأردن والفلسطينيين هو دولار و30 سنتا إلى دولار ونصف. بينما يبلغ سعر تكلفة ما تحصل عليه إسرائيل من مياه تحلية 52 سنتا للمتر المكعب[12].

إن هـذه الخبرة سوف تتيح لإسرائيل السيطرة على سوق تحلية المـياه الـذي بدأ يتعاظم في منطقة الشرق الأوسط مع تزايد حدة مشكلة المياه وبخاصة في منطقة الخليج.

مصادر الفصل السادس

1. مقـــال ترجمة وتحرير إياد ونوس، "الصراع على الموارد المائية"، 2007/8/28. الموقع: www.p-s-news.com
2. الوطن 16 يونيو 2008.
3. Alwyn R. Rouyer, The Water Issue in The Palestinian-Israeli Peace Process, Survival, Vol. 39 , No.2, Summer, 1997
4. ونوس، "الصراع على الموارد المائية".
5. الدستور، 2003/8/27.
6. مجلة المياه، الأردن: إستراتيجية ترشيد لمواجهة نقص المياه، عمان، 25 مارس/آذار 2008.
7. الوطن 16 يونيو-2008.
8. مـــصطفى عبد الجواد، "قناة البحرين حلم هرتزل القديم"، شبكة محيط 2007/3/12، www.moheet.com/
9. أحمـــد تمامـــي عـــبد الحـــي، "قـــناة البحرين"، ملف الأهرام الإستراتيجي،أكتوبر/تشرين الأول 2003.
10. د. يوسف أبو مايلة، ود. رياض خضر المصري، "قناة البحرين"، جامعة الأزهر، غزة 2004.
11. تمامي، "قناة البحرين".
12. حـــنان البدري، "دراسة الجدوى الإسرائيلية لمشروع قناة البحر الميت"، ملف الأهرام الإستراتيجي،أكتوبر/تشرين الأول 2003.

الفصل السابع

منظور مستقبلي للصراعات المائية

علـــى الرغم من رهان دول المنطقة على المعالجات الدبلوماسية لأي نـــزاع مائي في المنطقة، تبقى الإشكالية الرئيسية في البحث عن تـــسوية سياســـية، تتمثل بوجود صعوبات حقيقية في الوصول إلى تقاسم منصف للموارد المائية المتضائلة في المنطقة.

إن جدلـــية النـــــزاع من أجل المياه، تكمن في طبيعة الوضع الجيو- استراتيجى للوطن العربـــي ويمكن رد الأسباب والدوافع التي تكمـــن وراء نشوب النـــزاعات بشأن المياه، واحتمالات تحولها إلى صراع مسلح، إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

- وقوع أهم منابع المياه خارج الأرض العربية.
- تناقص النصيب النسبـــي للدول العربية من المياه.
- الاعـــتداء المباشر بالقول وبالفعل من قبل الكيان الصهيوني على الحقوق العربية المائية.

تقـــع منابع أنهار النيل والفرات ودجلة خارج الأرض العربية، وهذا ما يجعل أكثر من 85% من موارد المياه العربية خاضعة لسيطرة أطـــراف غير عربية، تستطيع استعمال المياه كأداة سياسية واقتصادية ضـــد المصالح العربية، سواء في ظروف الخلافات السياسية أو في ظل تعارض الاحتياجات الاقتصادية والحياتية.

على الرغم من أن غموضاً يكتنف طبيعة الأهداف التي يمكن أن تـــستخدم من أجلها القوة العسكرية في حالة صراع المياه في الشرق

الأوسط، وأيضا حيال أشكال التوظيف المحتملة لهذه القوة العسكرية. فان احتمالات الصراع تبقى قائمة في الحالات التالية:

- **أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية:**

الأراضي الفلسطينية أصبحت بلادا "عطشى" لأن إسرائيل تتحكم في كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون في الشرب أو في الزراعة، فهناك تفرقة عنصرية في توزيع الثروة المائية أدت إلى حصول الفلسطينيين سنويا على 58 متر مكعب (للفلاحة) مقابل 201 للإسرائيليين. يحدث هذا رغم أن الفلاحة لا تمثل سوى 2 بالمائة من الناتج الخام الإسرائيلي بينما تمثل 15% من الناتج الخام الفلسطيني. تلك هي إرادة إسرائيل التي جعلت فلسطين من أسوأ الأماكن في العالم التي يعدّ فيها الوصول إلى الماء معضلة[1].

نحو 65 ألف نسمة يقطنون في أحد عشر تجمعا سكانيا غربي محافظة جنين يعيشون ظروفا وأوضاعا صعبة جراء أزمة المياه في بلداهم وقراهم. حيث كمية المياه التي تصل إلى هذه التجمعات هي بحدود 87 متراً مكعبا في الساعة، في حين تبلغ كمية المياه التي تحتاجها هذه التجمعات وفقا لدراسة أعدها سلطة المياه، إلى نحو 250 م3 في الساعة[2].

ولعل من أغرب الإجراءات الإسرائيلية، أنها في الوقت الذي تسطو فيه على المياه الفلسطينية، تعود لتبيع الفائض منها للفلسطينيين، حيث بلغت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي من شركة (ميكروت) للعام 2008 ما يقارب 47.8 مليون م3 في الضفة الغربية.

وتشير بيانات مسح التجمعات السكانية لعام 2008 إلى أن 123 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه

عامة تمثل ما نسبته 22.9% من التجمعات السكانية بعدد سكان يبلغ 177,275 نسمة جميعها في الضفة الغربية. كما أظهرت بيانات المسح أن 116 تجمعـــاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ويسكنها حوالي 454 ألف نسمة أي مـــا نسبته 12.1% من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتتوزع هـــذه الـــتجمعات بواقع 110 تجمعات سكانية في الضفة الغربية و6 تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن 112 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية يحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية.

كمـــا تشير نتائج المسح إلى أن 157 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلـــسطينية تعـــتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المـــياه العامـــة، في حين 421 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة، بالإضافة إلى أن 398 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج (تنكات) المياه كمصدر بديل للشبكة.

بيـــنما بلغت نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية عام 2008 والـــتي تعـــتمد على آبار المياه المنـــزلية 5.9% من الأسر. وبينت نـــتائج المسح أن 45.6% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية (64.3%)، وقطاع غزة (13.8%)، وبالمقارنة مع السنوات السابقة فان هذه النسبة في تناقص مستمر فقد كانت نسبة الأسر التي تعتبر أن المـــياه جيدة 67.5%. بالمقابل 24.1% من الأسر الفلسطينية (13.8% في الـــضفة الغربية و49.8% في قطاع غزة) تعتبر أن المياه ســـيئة بـــسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه بالمياه العادمة.

ويشهد قطاع غزة زيادة سكانية بمقدار مليون نسمة مع حلول عـام 2020، ووفق تقديرات سنة 1999 فإن أكثر من 65% من المياه المستخرجة من الخزان الجوفي استعملت للأغراض الزراعية. ونظراً لفقر الموارد المائية في قطاع غزة فمن المقدر أن تصل الاحتياجات المائية في قطاع غزة خلال الفترة من عام 2000 – 2020 إلى ما يقرب من 261.70 مليون م3 في السنة[3].

إن عطش المناطق الفلسطينية، وتوقف مصير الوجود الفلسطيني على مدى توفر المياه يشكل عاملا إضافيا لاستمرار الصراعات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. خاصة في ضوء الرؤية الإسرائيلية التي عبر عنها ميئيربن ميئير رئيس الوفد الإسرائيلي في اللجنة العليا المشتركة لموضوع المياه أنه ليست هناك إمكانية لحصول الفلسطينيين على كميات إضافية من المياه وفق ما نصت عليه الاتفاقيات[4]. إن هذه التصريحات وغيرها تعكس الموقف الإسرائيلي من موضوع المياه. ومفاهيم هذا الموقف والتي تكمن في استخدام القوة وفرض الأمر الواقع ونقلها داخل غرف المفاوضات، وعلى طاولة المفاوضات:

- على الفلسطينيين الاعتماد على تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة وتقليص مياه الزراعة.
- اعتبار المصادر المائية التي يشير إليها المفاوض الفلسطيني غير موجودة بدعوى نضوب مخزونها المائي.
- السيادة على مصادر المياه من حق الجانب الإسرائيلي فقط.

– أزمة المياه في الأردن:

يعتبر الأردن من الدول التي تعاني نقصاً شديداً في المياه، وموارده المائية شحيحة بشكل عام. تشكل الصحراء أكثر من 80 %

مـــن مـــساحة الأردن، لذا فإن الجفاف يسيطر على البلد، والأمطار مـــتذبذبة فـــيه من عام لآخر. أضف إلى ذلك نسبة النمو السكاني تقارب 3% سنوياً. وموجات الهجرة التي يتعرض لها الأردن (كما في حـــرب 1967 وفي حربـــي الخليج حيث تم تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين والعراقيين إلى الأردن). وفي الخمس عشرة سنة الأخيرة زاد ســـكان الأردن إلى الضعف تقريباً. عدد السكان في العام 2001 أكثر من 5 ملايين نسمة[5].

إجمالي الإيرادات المائية في الأردن يبلغ حوالي 1600 مليون م3. 40% مـــنها من الأمطار، وهذه تستخدم في تطوير الزراعات البعلية، والباقـــي أقل من مليار م3 يؤمن منها 54% من المياه السطحية، ومن المياه الجوفية 46%[6].

لقـــد دخل الأردن مرحلة أزمة تأمين الموارد المائية لسكانه. حيث ارتفعت بشكل ملفت الحاجة إلى المياه للاستهلاك المنـــزلي. كذلك فان الـــصناعة وبعـــد أن كانت تستهلك في أوائل السبعينات 7 ملايين م3 أصـــبحت تستهلك 45 مليون م3 في أوائل التسعينات وهي في ارتفاع متواصـــل، بيـــنما كان يقدّر الاستهلاك المنـــزلي في أوائل التسعينات بحـــوالي 180 مليون م3. كما تطورت الزراعات المروية في الربع الأخير مـــن القـــرن العشرين بشكل كبير. وتستهلك الزراعة ما مجموعه 650 ملـــيون م3[7]. وبذلك نرى أن الأردن يستهلك حوالي 900 مليون م3 من المياه في أوائل التسعينات وهي مرشحة لأن تفوق المليار م3 حالياً.

- أزمة المياه في لبنان:

لبنان يكتفي بنحو 10 ملايين م3 سنوياً من أصل 55 مليون م3 هي حقه الطبيعي في مياه حوض الحاصباني الوزاني، ما يعني أنه يأخذ

سدس حصته صارفاً النظر عن خمسة أسداس، بينما لا تفوت إسرائيل مناسبة لتشيع في المحافل الدولية أن مياه لبنان تذهب باتجاه البحر فيما تعاني الدولة العبرية نقصاً حاداً في مواردها المائية.

الدكـــتور بـــسام همدر في مقاربته للموضوع ينطلق من مقولة "لبـــنان قصر المياه" لم تعد متطابقة فعلياً مع أرض الواقع، إذ أن جملة مـــا يتحصل عليه سنوياً لا يتعدى ثلاثة مليارات م3 من المياه، يروي اثـــنان منها الأراضي الزراعية، ويستهلك السكان المليار الثالث، فيما يـــنال القطاع الصناعي 300 مليون م3، ما يعني أن لبنان يعاني عجزاً مائياً سنوياً يناهز 300 مليون م3[8]، وهو أمر مرشح للتزايد مع الزمن ليـــصبح مـــشكلة حقيقية، خصوصاً في ظل عدم استكمال المشاريع الاقتصادية التنموية.

وفي هـــذا الإطـــار تفيد دراسة أعدها الدكتور طارق المجذوب وصـــدرت عن وزارة الإعلام عام 2001 أنه "مع عودة أبناء المنطقة (المحـــررة) إلى بلداتهم وقراهم ومزارعهم، فإن قطاع الزراعة يستلزم ري 4250 هكـــتاراً. وبعملية حسابية بسيطة، فإن كل هكتار مروي يحـــتاج، بمعدل وسطي، إلى نحو 9000 م3، وهكذا يكون إجمالي ما تحـــتاج إليه الأراضي الزراعية نحو 38.250 مليون م3/سنة. ويتوجب علينا توفير 5124 م3 في السنة. وهكذا فإن الاحتياجات السنوية لعام 2001 تقـــدر بـــ 43.37 مليون م3 في السنة على الأقل، بينما لا يتعدى الاستعمال الحالي لمياه الحاصباني 6.8 مليون م3 سنوياً"[9].

- **أزمة المياه في سورية:**

الأمن الغذائي في سورية يتطلب مزيداً من التوسع في الزراعات المروية، وزيادة العائد الإنتاجي والاقتصادي من وحدة المساحة ومن

وحـــدة المـــياه. وبالفعل فإن الزراعة المروية في سورية هي في توسع مستمر، فقد زادت في عام 1997 عن (1255) ألف هكتار، ويخطط لـــري مـــساحات إضافية تبلغ (1135) ألف هكتار حتى عام 2020 .وعندئذ سوف يزيد الطلب على المياه للري وحده عن (22) مليار م 3 بحـــسب المقنن المائي الحقلي المستخدم حالياً، أو (17.7) مليار م3 في حال تم تخفيض هذا المقنن إلى (7500) م3 للهكتار في السنة[10].

من جهته الطلب المنـــزلي على المياه هو الآخر في توسع مستمر بسبب تزايد السكان. فحسب مصادر وزارة الإسكان والتعمير فإن كمية مياه الشرب التي أنتجت في عام 1995 بلغت (832574) ألف م3 ارتفعـــت إلى (987451) ألف م3 في عام 2000. ولقد ارتفعت نسبة المـــستفيدين من مياه الشرب في مراكز المحافظات من (95) بالمائة في عـــام 1995، إلى (97) بالمائـــة في عام 2000. وازداد نصيب الفرد الـــواحد من 161 ل/يوم إلى 193ل/يوم. أما في الريف فقد ارتفعت نسبة المستفيدين من مياه الشرب من 70% في عام1995 إلى 77% في عام 2000. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الاستهلاك المنـــزلي من خارج الـــشبكة فإن إجمالي الطلب المنـــزلي على المياه في عام 2000 قد بلغ نحو (1277.5) مليون م3[11].

الـــصناعة السورية لا تعتبر مستهلكاً كبيراً للمياه مع أن الطلب عليها هو الآخر في توسع مستمر نتيجة للتوسع في الصناعة ذاتها. لقد احتاجت الصناعة السورية في عام 1992 إلى نحو(237.8) مليون م3 من المياه، ووصل استهلاكها في عام 2000 إلى (480.9) مليون م3. ومـــن المتوقع أن يصل ما تستهلكه الصناعة والحاجات المنـــزلية من المـــياه إلى (4.12) ملـــيار م3 في عـــام2025[12]. وتشير التقديرات الـــسورية اليوم إلى أن سورية تواجه عجزا مائيا في مياه الشرب تقدر

بمليار م^{3}. لهذا تخضع العاصمة السورية إلى نظام تقنين صارم في الصيف وهذا يفرض على سوريا التمسك بحقوقها المائية في جميع الأحواض لتفادي الكارثة.

إن موضوع المياه مطروح على جدول المفاوضات السورية الإسرائيلية التي ما إن تبدأ حتى تتوقف لأجل غير معروف كما هو حالها في الوقت الراهن، وهو من الموضوعات المعقدة التي تمثل نقطة خلاف جدية بين الطرفين. فإسرائيل لا تريد أن تتقيد بالمرجعيات القانونية السابقة المتعلقة بالمياه المشتركة بين سورية ولبنان وفلسطين والأردن التي أبرمتها سلطات الانتداب في حينه، وخصوصاً معاهدة عام 1920 (المادة الثامنة منها)، ومعاهدة عام 1922 (المادة الرابعة منها)، ومعاهدة عام 1926 (المادة التاسعة منها). ولا توافق على إخضاع المشكلة برمتها إلى القانون الدولي المختص والقواعد القانونية الدولية ذات العلاقة. وبدلاً من ذلك تطالب إسرائيل باتفاق ثنائي يحقق لها ما تريده دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول العربية، وهذا ما ترفضه سورية باستمرار.

- أزمة المياه غي مصر:

وفقا لدراسة أعدت أخيراً فإن مصر ستكون بحاجة إلى 17 مليار متر مكعب من المياه بحلول عام 2017. وبحسب البيانات والنسب المئوية المعلنة فإن مصر تعتمد على مياه نهر النيل بنسبة 95%، في حين أن دول المنبع تتراوح نسبة اعتمادها بين 1% مثل إثيوبيا و5% مثل بوروندي.

استنادا إلى دراسة نشرها الكاتب عطية عيسوي في صحيفة "الأهرام" يوم 27 مايو/أيار 2009 فإن مصر لا تحصل على كمية من

المياه أقل من 4% سنوياً وبمعدل 5،55 مليار متر مكعب. وتقديرا من عدد من الخبراء فإن مصر ستقع تحت عجز مائي عام 2025 يصل إلى 32 مليار متر مكعب من المياه[13].

معـــنى الأرقام يؤشر إلى أزمة مائية ستواجهها مصر التي تصنف من ضـــمن الدول الفقيرة مائيا فنصيب الفرد عام 2020 سيصل إلى 630 متـــرا وينخفض إلى 500 متر عام 2025 وبما يعني أن هذه الحصة لن تفي بأبسط احتياجات المواطن المائية[14].

- أزمة المياه في إسرائيل:

وتجمع الدراسات حالياً على أن إسرائيل هي في حالة من العجز المائـــي، وأن هذا العجز كان مقدّراً عام 2000 بـــ 800 مليون م3. وأن العجز المتراكم اليوم يصل إلى مليار م3 وأن مواردها المائية ستقل بمعـــدل 30% عما هو مطلوب إذا ما استمرت على هذا المسار من اســـتهلاك المـــياه، حيث أن حاجات الصناعة والاستهلاك المنـــزلي تتـــزايد بوتائـــر عالية نظراً للتطور الصناعي ولزيادة عدد المهاجرين إليها.

بالنتـــيجة إذا مـــا أخـــذنا العناصر الثلاثة التالية على الجانب الإسرائيلي:

1. العلاقة بين الماء والاستراتيجيات الصهيونية منذ العام 1882 حين أسست أول مستعمرة [بتاح تكفا] في فلسطين، حتى قيام إسرائيل في العام 1948.
2. والعلاقة بين الماء والاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية والاحتلالات المتتالـــية للأراضي العربية من خلال جميع الحروب والمعارك التي شنتها إسرائيل منذ قيامها حتى اليوم.

3. والعلاقـــة بين الماء والاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تطمح إســـرائيل إلى تحقـــيقها مـــن خلال الوسائل المتاحة لها، سواء باســـتخدام ميـــزان القوى الراجح لصالحها في إطار [مفاوضات الـــسلام] أو بالتهديد باستعمال القوة المسلحة أو باستعمالها فعلا على نطاق محدود أو واسع.

إذا أخـــذنا هـــذه العناصـــر وربطنا بينها وبين الواقع المائي في إسرائيل نجد أن احتياجات إسرائيل المائية سوف تزداد بمعدلات كبيرة خـــلال السنوات القادمة خاصة في ظل دعوات الساسة الإسرائيليين لاستقدام المزيد من المهاجرين اليهود وآخرها دعوة شارون لاستقدام 50 ألف يهودي فرنسي إلى إسرائيل. من هذا المنطلق، من المتوقع أن تـــزداد المخططـــات الإسرائيلية المدروسة والهادفة إلى الاستيلاء على المـــزيد من المياه العربية. ويبدو أن هذا الاحتمال وارد ليس فقط في ضـــوء تـــزايد- الاحتـــياجات المائية الإسرائيلية لتسهيل استيعاب المهاجرين اليهود، ولكن أيضا في ضوء حالة تفكك الموقف العربـــي السياسي والعسكري وهشاشة التنسيق بين مختلف الأطراف العربية، الأمـــر الـــذي يفتح الباب على مصراعيه أمام دول الجوار الجغرافي للوطن العربـــي لتنفيذ مخططاتهم العدائية. وعلينا أن نتذكر أن مجلس الأمـــن القومي الإسرائيلي أوصى رئيس الحكومة السابق إيهود باراك خـــلال المفاوضـــات الـــسياسية عام 1999 برفض "اقتسام المياه مع الفلسطينيين في ظل التسوية الدائمة والموافقة فقط على إدارة مشتركة لمـــصادر المياه في الضفة الغربية في نهاية مرحلة انتقالية طويلة تسيطر خلالها إسرائيل على مصادر المياه الجوفية الرئيسية في السفوح الغربية مـــن السلـــسلة الجبلية في الضفة الغربية" واقترح التقرير الذي قدمه المجلـــس إلى حكـــومة بـــاراك أن تطالب إسرائيل الولايات المتحدة

الأميركية بالضغط على الأردنيين والفلسطينيين للاندماج في منظومة إقليمـــية لتحلية المياه في حين اقترح الأردنيون والفلسطينيون أن تقيم إسرائيل مشروع تحلية لأنها قادرة على تحمل تكلفة المشروع، وتنقل لهما كمية أكبر من مصادر المياه الطبيعية فيما حذر تقرير مجلس الأمن القومـــي الإسرائيلي من "الموافقة على إدارة مشتركة للبئر الجوفي في السفوح الغربية، ويرجع سبب ذلك إلى عدم قدرة الفلسطينيين على فرض الاتفاق ونتيجة لذلك سيتم حفر مزيد من الآبار الخاصة الأمر الذي سيقلص من كمية ونوعية المياه الجوفية"[15] وكان موقف إيهود بـــاراك في المفاوضـــات هو أن مصادر المياه الطبيعية لا تكفي لسد احتياجات إسرائيل والأردن وفلسطين لذلك وبدل توزيع العجز يجب إيجاد مصادر مياه جديدة بواسطة التحلية أو استيراد المياه من تركيا. وفي هذا السياق يلحظ شبه إجماع في واشنطن وتل أبيب على أن أي انسحاب إسرائيلي من أراضي الضفة الغربية، لن يكون إلى حدود 4 يونـــيو/حزيران 1967. ورغم الكلام الكثير عن ضرورة قيام "دولة فلـــسطينية قابلة للحياة" فإن ذلك الهدف المعلن، يبدو متعذراً بالنظر إلى إصـــرار الكيان الصهيوني على بقاء مستوطناته في الضفة الغربية، والتي تقع فوق الخزانات الجوفية الرئيسية للمياه في الضفة الغربية.

وتبقى خيارات إسرائيل المتاحة هي:

أولا: اســـتمرار الـــسيطرة على المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانيا: الاستيلاء على مياه نهر اليرموك.

ثالثا: التوسع في سرقة مياه نهر الليطاني.

مصادر الفصل السابع

1. تلفزيون فلسطين 2009/5/20.
2. تلفزيون فلسطين 2009/5/20.
3. بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي للمياه الذي يصادف 2009/3/22.
4. بيان الجهاز المركزي.
5. التقرير الاقتصادي العربي 2002، 10.
6. حسن شويكي، "الأمن المائي العربي"، مجلة الوحدة العدد 76، لعام 1991، 29.
7. الدكتور بيوار خنسي، "الوضع المائي القاتم في أغلب دول الشرق الأوسط، 12-4-2005"، الموقع: www.kurdistanabinxete.com
8. المستقبل، 2005/9/28.
9. د. طارق المجذوب، "لا أحد يشرب"، بيروت، دار الريس، 1998.
10. حسان غانم، "الوضع المائي في سورية... واقع وتحديات"، "الحوار المتمدن"، العدد 1445، 2006/1/29، ودراسة صادرة عن وزارة الإعلام اللبنانية عام 2001 من إعداد د. طارق المجذوب، 99.
11. غانم، "الوضع المائي القاتم في أغلب دول الشرق الأوسط".
12. المجذوب، "لا أحد يشرب"، 100.
13. المجذوب، "لا أحد يشرب"، 101.
14. عطا الله أبو سيف، "إسرائيل والمشاريع المائية في فلسطين المحتلة"، مجلة العلم والتكنولوجيا، العدد 17-18، يوليو/تموز 1980.
15. تل أبيب يوبي آي 2008/4/28.

خاتمة

استعملت إسرائيل كل وسائل العنف الممكنة للحفاظ على مصادر المياه، ففي 18 أبريل/نيسان 1967، قامت بقصف وتدمير سد الوحدة الواقع بين الأردن وسوريا كما ضمنت إسرائيل باحتلالها أجزاء مختلفة من الأراضي العربية السيطرة التامة على منابع المياه وتفيد الإحصائيات المسجلة في السنوات الأخيرة أنه من بين 37 حادث عنف حول السيطرة على الماء في العالم، كانت إسرائيل طرفا في ثلاثين نزاعا مع جيرانها، هذا بينما سجلت الحالات السبع الأخرى في مختلف بلدان العالم. وهكذا نرى بوضوح الإصرار الإسرائيلي للسيطرة على منابع المياه بالمنطقة، وهو ما استنزف مخزون المياه الموجود بين حيفا.

إن تحقيق الأمن المائي في دول المشرق العربي هو من أعقد الأمور وأصعبها، إذ أن القسم الأكبر من أراضي هذه المنطقة يصنف مع الأراضي الجافة وشبه الجافة. كما أن سقوط الأمطار فيها يتميز بالتذبذب والتغير من عام لآخر. وإذا كان العالم العربي يشكل 10.2% من مساحه العالم و5% من عدد سكانه، إلا أن موارده المائية العذبة لا تمثل أكثر من 0.5% من المياه العالمية المتجددة. ويعتبر العالم العربي الأفقر ماءً بالمقارنة مع باقي المناطق الكبيرة في العالم، إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه العذبة فيه حوالي 1000م3 سنوياً مقابل 7700م3 في العالم. إلى ذلك فإن العجز الهائل في الميزان الغذائي في الدول العربية، تلزمه كميات هائلة من المياه لتغطيته.

إن مـــواجهة تحديات الأمن المائي توجب اتخاذ إجراءات فعلية وعملية منها:

- وضــع إســتراتيجية عربية شاملة لتحقيق الأمن المائي العربــي ترتكـــز على عدة محاور أهمها: (إقامة قاعدة معلوماتية للموارد المائــية العـــربية إلى جانب التغيرات المناخية في المنطقة العربية). وتقـــوم هذه الإستراتيجية أيضا على رفع القدرات التفاوضية مع الدول غير العربية فيما يخص الاستغلال والاستفادة المشتركة من المـــياه إلى جانـــب بناء القدرات في مجال تعبئة وتخزين وتوزيع الموارد المائية، وكذلك البحث العلمي التطبيقي في كافة المجالات ذات الـــصلة خاصـــة ما يتعلق بتحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.
- تحقيق تكامل بين الدول العربية في مواجهة القضايا المتعلقة بالأمن المائي، وتبني دعوة الجامعة العربية لعقد قمة مائية عربية.
- العمل على وضع صيغ قانونية تؤكد الحق العربــي في المياه التي تأتي من خارج الوطن العربــي.
- وضع رؤية عربية بشأن القضايا المتعلقة بالمياه، مثل تسعيرة المياه، وبنوك المياه، وبيع المياه، ونقلها خارج أحواض الأنهار الدولية.
- المـــواجهة الجماعية للأطماع والسياسات التي تهدف إلى سلب العرب حقوقهم في المياه أو الرامية لسرقة المياه العربية.
- تـــشجيع المـــستثمرين العـــرب على زيادة استثماراتهم في مجال مشروعات المياه وخاصة في مجال تحلية مياه البحر.
- مـــواجهة محاولة الاستغلال السيئ لأزمة المياه في المنطقة وذلك بالتنـــسيق مع مراكز الأبحاث والمؤسسات الدولية المعنية بمشكلة المياه في الشرق الأوسط.

- إنـــشاء محطـــات مياه لإزالة الملوحة تعتمد على الطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة في الوطن العربـــي لتقليل نفقات التحلية.
- اعتـــبار المياه سلعة اقتصادية أي أنها ليست سلعة مجانية وبالتالي هـــدر المـــياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي لإلحاق الضرر بالبيئة.
- تطوير التعاون العربـــي والإقليمي في مجال الانتفاع بالموارد المائية المتاحة وتنميتها.

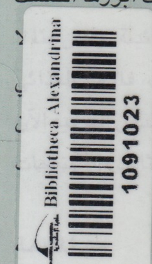
المؤلف

- حسام محمود شحادة، كاتب فلسطيني من مواليد دمشق 1954
- خريج كيمياء حيوية من جامعة دمشق
- كاتب وباحث متخصص في شؤون الصراع العربـــي الإسرائيلي
- كاتب وباحث في مركز دراسات فلسطين والعالم
- عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين
- عمل كاتبا وباحثا مع دار صبرا بدمشق بين عامي 1987 و1990 ثم مديرا لمكتب مؤسسة الغد للخدمات الإعلامية والصحفية في دمشق بين عامي 1990 و1993
- لـــه العديـــد من المقالات والدراسات في الصحف والدوريات الفلـــسطينية والعـــربية إلى جانـــب عدد من البحوث من بينها "الخارطة الحزبية والسياسية في السودان" لفائدة الموسوعة الحزبية العربية.

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية بشكل عام والمياه الفلسطينية بشكل خاص، هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة السيطرة على الموارد. وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في الجولان وما تبقى من جنوب لبنان وأراضي الضفة الغربية، إنما يعني لها التخلي عن «غنائم الحرب».

فالمياه تشكل أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية (السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية). فخلال المفاوضات عام 1999، أوصى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي رئيس الحكومة آنذاك أيهود باراك برفض «توزيع المياه مع الفلسطينيين في ظل التسوية الدائمة والموافقة فقط على إدارة مشتركة لمصادر المياه في الضفة الغربية في نهاية مرحلة انتقالية طويلة تسيطر خلالها إسرائيل على مصادر المياه الجوفية الرئيسية في السفوح الغربية من السلسلة الجبلية في الضفة الغربية».

إن عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية تنطلق من مسلمات أبرزها التمسك ببقاء السيادة الإسرائيلية على مصادر الموارد الم... يستطيع أحد إنكار أن المستقبل يخبئ في طياته مفاجآت... العربي مهدد برمته، لأن المياه وحدها تؤمن الغذاء، وال... تستورد ما يقارب 40% من مجمل ما يستورده العالم ال... الغذائية.



ISBN 978-9953-87-806-5





الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تصميم الغلاف: سامح خلف